مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مؤشر التوافق الوطني لعام 2022

الإصدار السابع

شوال 1444
مايو/أيار 2023

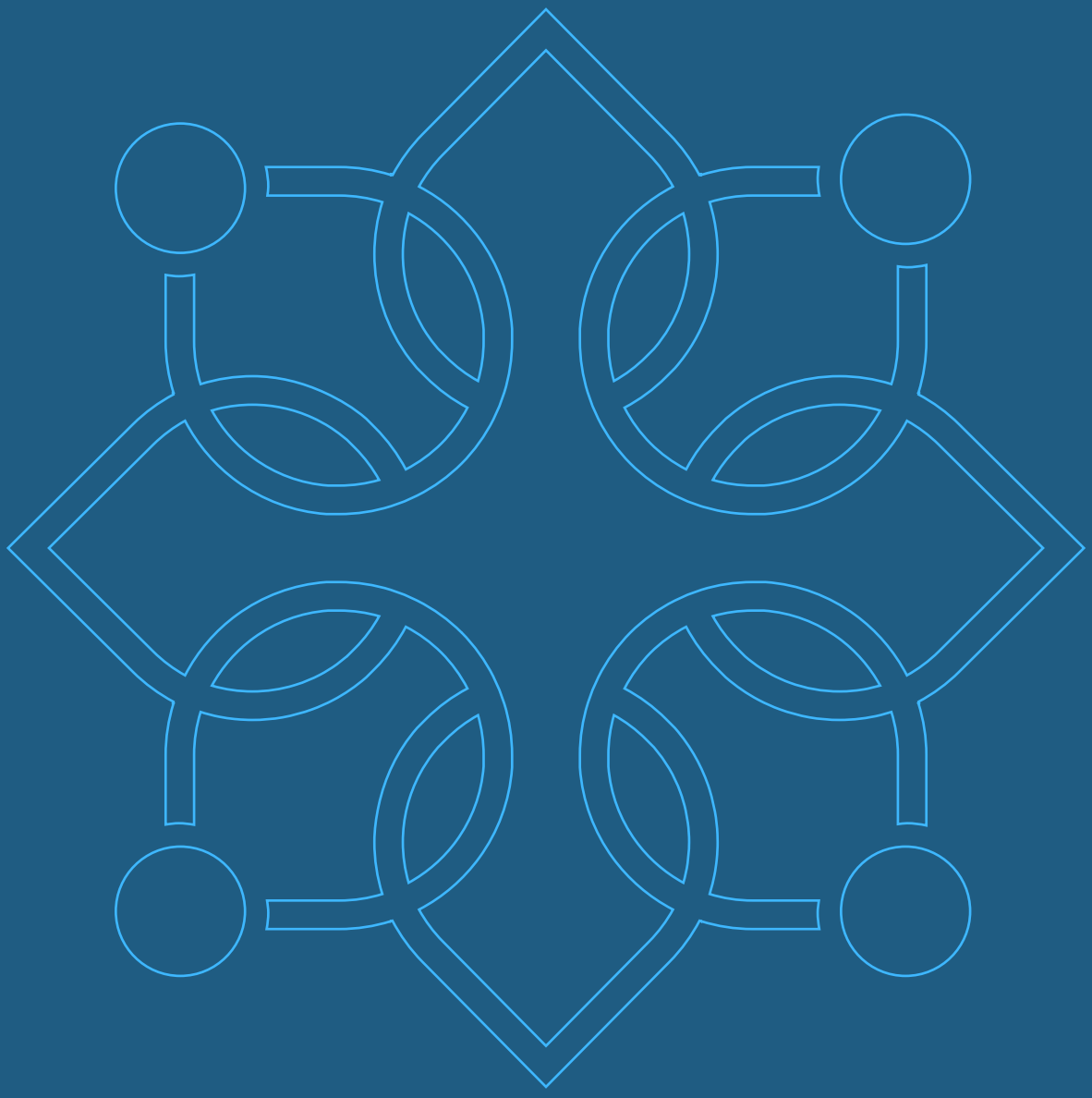

المحتويات

بين يدي مؤشر التوافق الوطني	4
الملخص	5
المقدمة	6
جديد المؤشر	7
القسم الأول: منهجية مؤشر التوافق الوطني	8
أولاً: تحديد الجهات	8
ثانياً: تحديد المواقف وتصنيفها	11
ثالثاً: تحليل المواقف	14
رابعاً: معيار التوافق وعدم التوافق	15
القسم الثاني: مؤشرات توافق قوى الثورة والمعارضة	16
أولاً: المؤشرات الكلية	16
أ- مؤشر التوافق العام	16
ب- الأحداث الأكثر توافقاً	18
ج- الأحداث الأكثر صمتاً	18
د- الأحداث المتخالف عليها	19
ثالثاً: مؤشرات التوافق التخصصية	20
أ- مؤشر توافق القوى السياسية	20
ب- مؤشر توافق القوى العسكرية	22
ج- مؤشر توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي	23
د- مؤشر توافق الاتحادات والنقابات السورية	25
هـ- مؤشر توافق شبكات المجتمع المدني السورية	26

القسم الثالث: تطور مواقف القوى	29
أولاً: التطبيع مع نظام الأسد	29
ثانياً: مسار الحل السياسي واللجنة الدستورية	30
ثالثاً: الملف الحقوقي والملاحقات الدولية بحق الأسد	31
رابعاً: ملف اللاجئين السوريين وأوضاعهم في الدول المستضيفة	32
الخاتمة	33
الملحقات	34

بين يدي مؤشر التوافق الوطني:

تُتَهم المعارضة السورية دائماً بتفرُّق الكلمة وتشتُّت المواقف حول جملة الأحداث المؤثّرة المرتبطة بالقضية السورية؛ سواءٌ ما تعلق من تلك المواقف بالعملية السياسية أو بالتطورات العسكرية والإنسانية والحقوقية.

لقد شكّل هذا الأمر انطباعاً عاماً بأن قوى الثورة والمعارضة السورية قلّما تجتمع على رأي أو موقف، خصوصاً في ظل تعثّرها المتواصل في إيجاد مرجعية -موضوعية كانت أو هيكلية- تتوافق عليها وتلتزم بها.

بناءً على ذلك، وانسجاماً مع رسالة مركز الحوار السوري في «السعي لبناء التوافق تجاه الاستحقاقات الوطنية»؛ أطلق المركز «مؤشر التوافق الوطني»، الذي يُعد مؤشراً رقمياً يقوم على الرصد والتحليل للمواقف المعلنة لعدد من القوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة السورية تجاه أبرز الأحداث والمواقف السياسية -دون تقييمها موضوعياً- وذلك خلال سنة «مؤشر سنوي».

يهدف المؤشر إلى قياس درجة التوافق في المواقف بين مختلف الجهات ذات التوجهات الفكرية المختلفة، التي تصدر عنها مواقف محددة من خلال متابعة آرائها ومواقفها المنفردة حول جملة من القضايا والأمور المهمة، وذلك في الفترة المحددة (سنة كاملة)؛ بما يعطي الباحثين والمهتمين بالشأن السوري مؤشرات واضحة وحقيقية عن التوجهات العامة لدى هذه القوى.

وليس من أهداف المؤشر الدفع باتجاه التوافق في كل المواقف؛ فالاختلاف أمر طبيعي ولا يمكن تجاوزه، ولكن في سياق مثل السياق السوري يكون من الأهمية بمكان السعي للتوافق في القضايا ذات البعد الوطني، التي تمثل أهدافاً مشتركة لكل السوريين، مثل: تحقيق الانتقال السياسي، ووصول المساعدات لكل السوريين المحتاجين، والعدالة الانتقالية ..إلخ.

بعد الإصدارات الستة من هذا المؤشر التي غطّت أعوام 2018 و2019 و2020، 2021 يأتي هذا التقرير «إصداراً سابعاً»، ليغطّي عام 2022.

نأمل أن يشكّل هذا التقرير السنوي دافعاً لقوى الثورة والمعارضة نحو مزيد من الحوار والتنسيق فيما بينها، بما يؤدي إلى زيادة نِسب توافقها في المواقف ذات الصلة بالقضايا المهمة، كما نأمل أن يسهم في رفع نسبة الوعي السياسي لدى عموم شرائح الشعب السوري من خلال تعريفهم بالقوى الموجودة على الساحة ومواقفها ودرجة توافقها وتوجهاتها العامة.

مؤشر التوافق الوطني

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مركز الحوار السوري
وحدة التوافق والهوية المشتركة

الملخص

تضمّن هذا الإصدار من مؤشر التوافق الوطني في **قسمه الأول** منهجية مؤشر التوافق؛ إذ تشرح مراحله بدءاً بتحديد الجهات المرصودة البالغ عددها 48 جهة مقسمة بين قوى عسكرية، وقوى سياسية، وهيئات شعبية ذات نشاط سياسي، واتحادات ونقابات سورية. مروراً بآلية تحديد المواقف السياسية التي سُحبت كعيّنة وبلغت /12/ ملفاً يضم /25/ حدثاً، إلى جانب توضيح منهجية الرصد وتصنيف المواقف، وكيفية تحويلها إلى شكل رقمي قابل للقياس، وصولاً لوضع قواعد لتحليل مواقف القوى، وانتهاءً بتحديد معيار «التوافق» و»عدم التوافق».

تناولنا في **القسم الثاني** مؤشرات التوافق الكلية والتخصصية؛ فقد وصلت نسبة الصمت إلى 77%، فيما كانت نسبة التوافق 22%، ونسبة التخالف 1% فحسب. كما ظهر في المؤشر وجود أحداث حازت على نسب عالية من التوافق كان في مقدمتها: تأييد الحراك الشعبي في المناطق المحررة 49%، ورفض عملية التطبيع مع نظام الأسد 47%. بينما انحصر التخالف بنسب ضئيلة جداً في ثلاثة ملفات فقط كان في مقدمتها ملف الإصلاح الداخلي في الائتلاف 8%.

أما بالنسبة إلى المؤشرات التخصصية فما يزال مسار الحل السياسي واللجنة الدستورية الملف الاستقطابي الأول بين القوى السياسية بنسبة 8%، كما أن وجود نسبة تخالف 4% تجاه الموقف من التطبيع مع نظام الأسد يُعد مؤشراً لإمكانية وجود آراء شاذة عن الإجماع السياسي -إن صح التعبير- يمكن أن تزداد نسبتها في المستقبل. وكانت هنالك نسبة عالية من الصمت لدى القوى العسكرية تجاه الأحداث. أما النقابات فقد أظهرت النتائج اهتمامها بالملفات الداخلية وملف التطبيع مع نظام الأسد، إذ حاز رفضها لهذا المسار على أعلى نسبة توافق 78%.

تضمن **القسم الثالث** مقارنة بين نتائج المؤشر السابقة مع نتائج هذا الإصدار بهدف التعرف على مدى التغييرات الحاصلة في المواقف تجاه الأحداث المتطابقة؛ فأظهرت المقارنة ارتفاعاً ملحوظاً في نسب التوافق حول رفض مسار التطبيع، وتأييد تحريك الخطوات القانونية لمحاسبة مرتكبي الجرائم بحق الشعب السوري من شخصيات نظام الأسد.

كلمات مفتاحية: سوريا، قوى الثورة والمعارضة، أحداث 2022، مؤشر التوافق.

المقدمة

أسهمت الحرب الروسية على أوكرانيا في تراجع الاهتمام بالملف السوري في عام 2022، وهو ما تجلى بحالة جمود عامة وَصَمت الملف السوري؛ غير أن ذلك ترافق مع وجود بعض التطورات السياسية والإنسانية والحقوقية والأمنية التي لم يكن لها تأثيرات جوهرية، باستثناء ملف التطبيع مع نظام الأسد؛ إذ اتجه بشار الأسد إلى دولة الإمارات في زيارة هي الأولى له إلى دولة عربية منذ اندلاع الثورة السورية، كما أعلنت حركة "حماس" الفلسطينية استئناف علاقاتها مع نظام الأسد، إلى جانب انعقاد الاجتماع الرباعي الذي احتضنته موسكو لوزراء دفاع تركيا ونظام الأسد وروسيا[1].

وأما على الصعيد العسكري والأمني فكانت معظم الأحداث هامشية وذات تأثير محدود؛ فاقتصرت على بعض التفجيرات وعمليات الاغتيال والانتهاكات، أما الحدثان البارزان فكانا اغتيال الناشط الإعلامي محمد أبو غنوم، والمواجهات العسكرية بين فصائل من الجيش الوطني و"هيئة تحرير الشام-هتش" في عفرين وأطراف مدينة اعزاز.

وأما داخلياً فكان الحدث الأبرز في مناطق سيطرة نظام الأسد الاحتجاجات في محافظة السويداء ورفع سقف مطالبها إلى حد المطالبة بإسقاط النظام، وفي المقابل شهدت المناطق المحررة سلسلة احتجاجات؛ منها للمطالبة بتحسين الأجور والواقع المعيشي، ومنها للمطالبة بإصلاح مؤسسة الشرطة والجهاز الأمني، في حين كانت الاحتجاجات الأكثر زخماً تلك الرافضة لمسار التطبيع بين تركيا ونظام الأسد ودعوات المصالحة معه.

وأما على الصعيد الدولي والحقوقي فلم تكن هناك تغييرات جوهرية ومؤثرة بشكل مباشر في القضية السورية، فقد عُقدت قمة في طهران جمعت رؤساء روسيا وتركيا وإيران وكان الملف السوري من ضمن الأجندة، فيما كان الحدث الأبرز على الصعيد الحقوقي قرار المحكمة الألمانية بسجن العقيد أنور رسلان مدى الحياة لارتكابه جرائم حرب عندما كان ضابطاً لدى نظام الأسد.

في ضوء هذه التطورات يأتي الإصدار السابع من مؤشر التوافق الوطني لرصد أبرز مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه قائمة من عدة أحداث متعلقة بالملف السوري للعام 2022، ليوضح نِسب التوافُق والتخالُف تجاهها.

يتألف التقرير من /3/ أقسام رئيسة، هي:

- منهجية مؤشر التوافق الوطني: يشرح هذا القسم المنهجية التي اعتمدت في هذا العمل؛ ابتداءً بتحديد الجهات المرصودة، مروراً بالمواقف السياسية تجاه القضايا التي ستُرصد، ومنهجية الرصد وتصنيف المواقف، وكيفية تحويلها إلى شكل رقمي قابل للقياس، وصولاً إلى تحديد معيار "التوافق" و"عدم التوافق".
- استعراض المؤشرات الكلية التي تتضمن مؤشر التوافق العام والأحداث الأكثر توافقاً وتخالفاً وصمتاً، ومن ثم استعراض المؤشرات التخصصية والتي تشمل مؤشرات توافق كل من: القوى السياسية والعسكرية، والهيئات الشعبية التي لها نشاط سياسي، والاتحادات والنقابات السورية، إضافة إلى مؤشر توافق شبكات المجتمع المدني السورية.
- مقارنة بين مؤشرات الإصدار السابع ومؤشرات الإصدارات السابقة تجاه مجموعة من الأحداث المشتركة، للتعرف على مدى التغييرات الحاصلة في مواقف القوى.

1 - توجت موجة التطبيع بإعادة مقعد سوريا في الجامعة العربية لنظام الأسد، وحضور بشار الأسد للقمة العربية التي عقدت في جدة بتاريخ 19-5-2023، غير أننا لن نتطرق لهذا الأمر على اعتبار أن المؤشر يغطي أحداث 2022 فحسب.

جديد المؤشر

قدَّم مؤشر التوافق الوطني بإصداراته الستة إضافة نوعية إلى الساحة السورية؛ وذلك من جهة إثبات بعض الفرضيات وبعض الظواهر كقضية الصمت والتوافق في القضايا الداخلية، إلا أننا سعينا في هذا الإصدار للأخذ ببعض الملاحظات والتوصيات المستفادة من تفاعل الخبراء والمستشارين والجمهور مع الإصدارات السابقة، وتجلى ذلك فيما يلي:

1. تقليل الأحداث المرصودة والاعتماد على أسلوب العيّنة؛ فقد أخذنا /25/ حدثاً مثّلت عينة عن مجمل الأحداث التي رصدها فريق العمل، وهي: /41/، راعينا فيها أن تكون ممثلة لمختلف المواقف والمواضيع، ودمجنا الأحداث ضمن /12/ ملفاً يغطي كامل الأحداث التي شهدتها سوريا داخلياً وخارجياً المتصلة بمجال اهتمام المؤشر.
2. ركَّز هذا الإصدار على تغطية مواقف أغلب النقابات والاتحادات العاملة في الشمال السوري وتركيا، والتي برز دورها خلال الفترة الماضية تجاه مجموعة من القضايا، وأظهرت اهتماماً بالحدث السياسي.
3. فرز الأحداث المرصودة حسب نتائج التحليل الرقمي ووضعها ضمن قسم خاص مرتبة حسب الأحداث الأكثر «توافقاً وصمتاً وتخالفاً»، كذلك أُضيف قسم جديد هدفه مقارنة بعض نتائج الأحداث في الإصدارات السابقة مع نتائج الإصدار الجديد ومعرفة مدى الاختلاف والتغييرات في مواقف قوى الثورة والمعارضة.

القسم الأول: منهجية مؤشر التوافق الوطني

اعتمدت منهجية مؤشر التوافق الوطني على أربعة عناصر، هي: تحديد الجهات، وتحديد المواقف وتصنيفها، وتحليل المواقف، ومعيار التوافق وعدم التوافق.

رسم توضيحي رقم (1) يبين مراحل بناء منهجية مؤشر التوافق الوطني

أولاً: تحديد الجهات:

ونقصد بها: مجموعة المعايير التي اتبعها فريق العمل في تحديد الجهات التي ستُرصد مواقفها، وتتلخص هذه المعايير فيما يلي:

1 - تنتمي -بشكل عام- لقوى الثورة والمعارضة السورية.

2 - لديها معرّفات رسمية[1].

3 - تمارس نشاطاً سياسياً بصورة أو بأخرى يعبّر عن "فاعليتها وتأثيرها" سياسياً وعسكرياً وفي الشأن العام، وقد اعتمدنا معياراً لقياس هذا النشاط يتمثل في إصدار الجهة بياناً سياسياً واحداً على الأقل خلال فترة الرصد التي امتدت خلال سنة 2022، سواءٌ تعلّق هذا البيان بالأحداث المرصودة أم لا[2].

وقد طُبقت هذه المعايير على عدد من الجهات السياسية والعسكرية والهيئات الشعبية الثورية والإنسانية التي رُشحت لتكون محلاً للرصد وعددها /51/ واستُبعد /4/ منها لعدم مطابقتها للمعايير (يمكن مراجعة الجهات المرصودة المستبعدة في الملحق رقم /1/)[3].

قُسمت الجهات المرصودة إلى[4]:

• **القوى السياسية:** هي الجهات والقوى ذات الهيكلية الواضحة وما في حكمها، وقد بلغ عددها /24/ في هذا الإصدار[5].

• **القوى العسكرية:** هي التجمعات العسكرية التي لها اهتمام بتتبع الحدث السياسي، أو التي لها مشاركة في أحد مسارات التفاوض، وهي ممثلة بجهتَين فقط في هذا الإصدار.

• **الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي:** هي القوى السياسية الناشئة، ويغلب عليها الطابع المحلي، وتصدر بعض المواقف والتصريحات السياسية؛ والتي في حكمها، ووصلت إلى /12/ جهة[6].

• **النقابات والاتحادات:** هي الكيانات والاتحادات المهنية والطلابية التي نشأت خارج مناطق سيطرة نظام الأسد.

---

1 - يمثل هذا المعيار شرطاً ضرورياً للتعرف على مواقف الجهة. ونود الإشارة هنا إلى اعتماد الرصد على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المرصودة عبر المعرفات الرسمية الخاصة بها، أو تصريحات السياسيين من الصفوف الأولى الذين عرّفوا بأنفسهم على وسائل الإعلام بصفتهم الرسمية أو الحزبية، وتم مشاركتها على ذلك المعرّف الرسمي، في حين لم تُؤخذ مقالات الرأي المنشورة على المواقع الرسمية أو على مواقع إعلامية أخرى لأنها لا تعبر بالضرورة عن موقف رسمي للجهة التي ينتمي إليها.

2 - اعتمد المؤشر هذا المعيار "صدور البيانات السياسية" لأنه قابل للرصد والقياس.

3 - بُني الرصد الحالي للجهات في هذا المؤشر بناءً على ما انتهى إليه الإصدار السابق؛ حيث وصل عدد الجهات الكلي الذي تم رصده – باستثناء التحالفات المدنية - /43/ جهة، وبعد تطبيق المعايير المذكورة آنفاً اقتصر المؤشر على /35/ جهة انطبقت عليها المعايير.

4 - نود الإشارة إلى أن التقسيم أعلاه هو تقسيم كمّيّ لتسهيل قراءة مواقف الجهات، ولا يُقصد به أي معيار تقييمي للجهات والقوى.

5 - أُدرج المجلس الإسلامي السوري الذي يُعد من الجهات الاعتبارية مع الجهات السياسية تجاوزاً بالنظر الى تخصص المجلس العُلمائي المعروف؛ وذلك لاهتمامه بالحدث السياسي بشكل واضح وإصداره البيانات بشكل دوري.

6 - أُدرجت رابطة الشبكات السورية ضمن "الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي" رغم أنها تدخل في منظمات المجتمع المدني؛ كونها الشبكة الأكبر التي تضم غالبية منظمات المجتمع المدني السورية، ولصعوبة وضعها في تصنيف منفرد وحدها.

الجهات التي اعتمدها المؤشر

القوى السياسية

المجلس الوطني الكردي

هيئة التنسيق الوطنية

جبهة جود

رابطة المستقلين الكرد السوريين

هيئات شعبية لها نشاط سياسي

اتحادات ونقابات سورية

قوى عسكرية[1]

الجبهة الوطنية للتحرير

وزارة الدفاع

هيئات اعتبارية

هيئات ومنظمات إنسانية

1 - اعتبرت الجبهة الوطنية للتحرير جهة منفصلة عن الجيش الوطني مع أنها تتبع له رسمياً ونظرياً؛ لأنها عادة ما تصدر بيانات منفصلة عن وزارة الدفاع في الجيش الوطني، ولأنها تحتفظ بهيكليتها ومناطق انتشارها من الناحية العملية بعيداً عن مؤسسة الجيش الوطني ومناطق انتشاره.

مقارنة مع الإصدارات الستة السابقة يمكن وضع الملحوظات التالية على أعداد الجهات المدرجة في هذا الإصدار:

1- ثمّة تقارُب في أعداد القوى السياسية التقليدية (الأحزاب والتيارات) النشطة على مدى السنوات الماضية، وتراوحت بين /25-14/ في إصدارات المؤشر الستة السابقة؛ غير أنها زادت في هذا الإصدار جهة واحد واستُبدلت أخرى نتيجة توقف نشاطها.

2- ظهور هيئات شعبية ذات نشاط سياسي في الآونة الأخيرة وصل في الإصدار الرابع إلى /3/ قوى، ثم ارتفع في الإصدار الخامس إلى /9/، وتراجع في الإصدار السادس إلى /8/ قوى، وزاد في هذا الإصدار ليصبح /12/؛ علماً أن سبب الزيادة هو ظهور قوى ناشئة أظهرت مواقف سياسية في أكثر من مناسبة، مما يشير إلى أنه رغم حداثة تشكيلها إلا أنها مهتمة بإبداء موقف لها.

3- بعد اعتماد إدارة التوجيه المعنوي جهة ممثلة عن الجيش الوطني في الإصدار السابق اعتُمدت وزارة الدفاع في هذا الإصدار جهة رسمية عن الجيش الوطني لمواكبتها الأحداث في سوريا، وإبدائها المواقف تجاهها.

بذلك نشهد شبه ثبات في عدد القوى العسكرية في آخر أربعة إصدارات للمؤشر، بما فيها هذا الإصدار، وهي بشكل متوسط /3/ جهات، بعد أن كانت في الإصدارَين الأول والثاني /12/ و/8/ على التوالي؛ مما يشير إلى أن التعاطي السياسي على مستوى هذه الجهات اقتصر على «الهيئات القيادية» بعد أن كان على مستوى الفصائل[1].

4- برز في فترة المؤشر (عام 2022) دور واضح للنقابات المهنية والاتحادات الطلابية في إصدار المواقف السياسية، وهو أحد العوامل الأساسية التي دفعت نحو إدراجها في المؤشر.

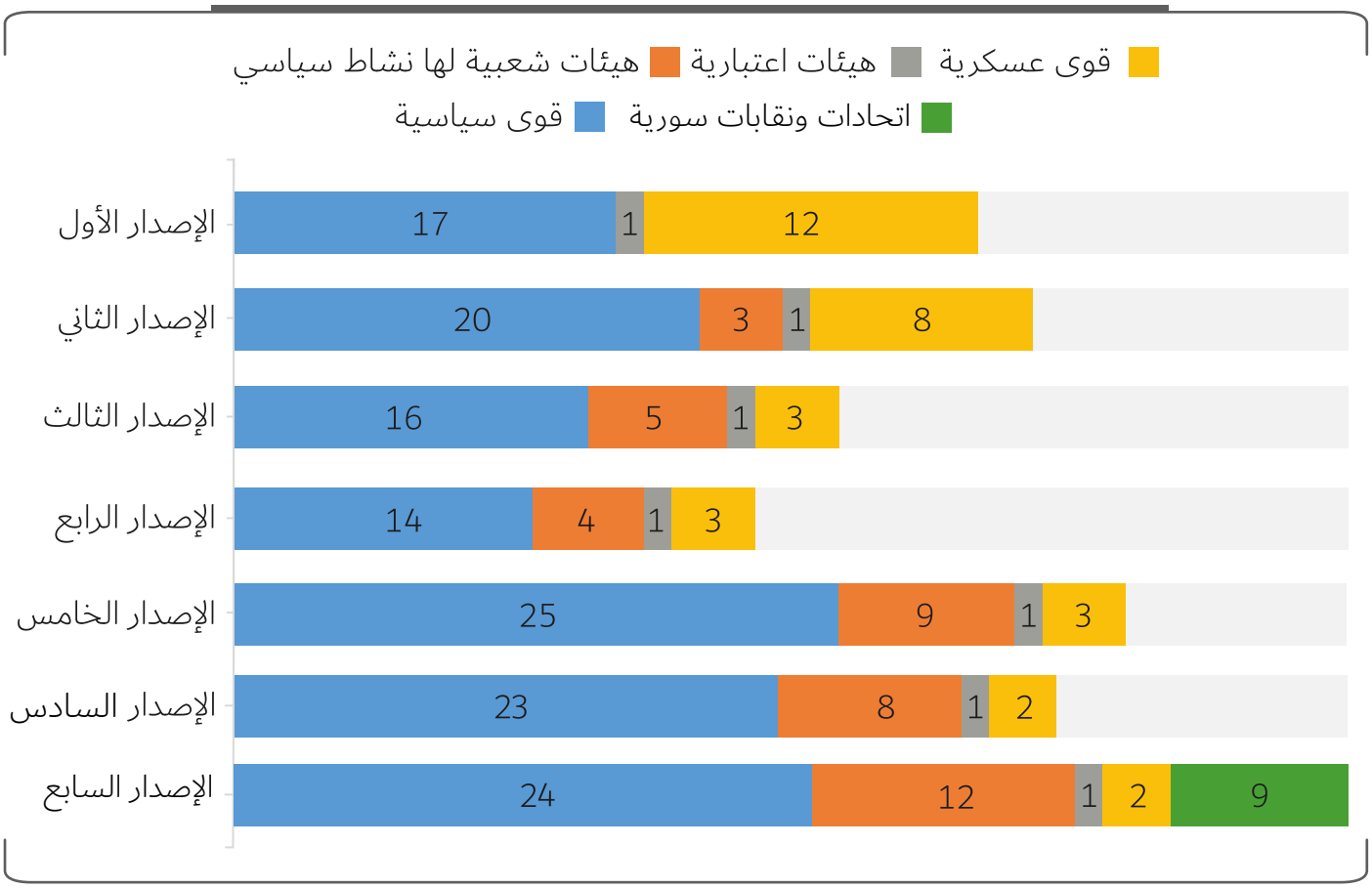

رسم توضيحي رقم (2) يقارن بين أعداد القوى المعتمدة في الإصدارات السبع لمؤشر التوافق الوطني

1 - يُنظر: الائتلاف و70 فصيلا عسكريا يعلنون رفض مقترحات دي مستورا، عربي 21، 2/10/2015، شوهد في: 20/5/2021.
يُنظر: عشرات الفصائل العسكرية في سوريا ترفض دعوة دي مستورا لحوار جنيف، شبكة شام، 13/5/2015، شوهد في 20/5/2021.

ثانياً: تحديد المواقف وتصنيفها:

بعد تحديد الجهات تم الانتقال إلى الخطوة الثانية، وهي تحديد المواقف السياسية التي سيُقاس توافق القوى تجاهها؛ فرصدَ فريق العمل بداية جميع المواقف السياسية المتعلقة بالقضية السورية، وقد وصلت إلى /51/ حدثاً، ثم اخترنا عينة تمثيلية عن هذه الأحداث بلغت /21/ حدثاً[1] ، أُدرجت في /12/ موقفاً، وقد راعينا في العينة عدة معايير، هي:

التنوع: أن تكون الأحداث الداخلة في العينة شاملة لعدة مواضيع كالحل السياسي، والأوضاع الداخلية، والتطورات الإنسانية، والحقوقية .. إلخ.
الأهمية: شمول العينة الأحداث المهمة التي كان لها تأثير ما في القضية السورية.
الشمول[2]: تم اختيار حدثَين متشابهَين من أجل معرفة مواقف القوى تجاه قضية معينة، بحيث يتم سحب موقف الجهة الصريح ولو كان في حدث واحد على الموقف كاملاً [3]. على سبيل المثال: لو أدانت الجهة تطبيع حركة «حماس» مع نظام الأسد، وسكتت تجاه تطبيع الإمارات العربية المتحدة معه؛ فإنه يتم اعتماد موقفها الصريح بالإدانة تجاه التطبيع بصورة كاملة.

شملت العينة الأحداث التالية:

1. تطورات التطبيع مع نظام الأسد:
   - الزيارة الأولى لبشار الأسد إلى دول الإمارات[4].
   - استئناف حركة «حماس» علاقاتها مع نظام الأسد[5].
   - لقاء استخباراتي – عسكري معلن بين تركيا ونظام الأسد[6].
٢. تطورات الأحداث في مناطق سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية-قسد»:
   - هجوم تنظيم «داعش» على سجن الصناعة في مدينة الحسكة[7].
   - الانتهاكات والممارسات المرتكبة من قبل «قسد» في مناطق سيطرتها[8].

1- اعتمادنا أسلوب العينة في هذا الإصدار لعدة أسباب، أبرزها: التخفيف من طول المؤشر وعدد الجداول والأرقام والنسب، حيث اختير 21 حدثاً بشكل إفرادي.
2- السبب الرئيس لتطبيق هذه القاعدة هو: ملاحظة فريق العمل أنه في الأعداد السابقة من مؤشر التوافق الوطني كانت غالبية الجهات تلتزم الصمت تجاه حدث ما إذا كانت لها مواقع واضحة وصريحة تجاه أشباهه. مع ذلك قد يعترض البعض ويرى أنه لا يمكن سحب موقف سياسي معين على موقف شبيه له في حال صمت الجهة؛ لأن الصمت في الحالة الثانية قد يكون مقصوداً، وهو موقف بحد ذاته. نعتقد أن هذا الأمر صائب في حال كان الموقف طارئاً، أما إذا كان هنالك اضطراد فيه بحيث إن الجهة تؤكد عليه كل فترة فهنا يمكن سحبه وتعميمه.
3- هذه القاعدة تطبق في حال وجود حدث مصرح تجاهه وآخر مسكوت عنه، أما إذا كان موقف الجهة تجاه الحدثين هو الصمت، أو كان الموقف مصرحاً به في الحالتين مع وجود تعارض بينهما فلا تطبق هذه القاعدة؛ حيث يبقى الصمت هو موقف الجهة في الحالة الأولى، والامتناع عن تطبيق القاعدة في الحالة الثانية.
4- زار بشار الأسد دولة الأمارات العربية في أول زيارة له إلى دولة عربية منذ اندلاع الثورة السورية.
بشار الأسد في زيارة تاريخية إلى دول الإمارات العربية، موقع بي بي سي، 19-3-2022، شوهد في: 23-3-2022.
5- أعلنت حركة حماس الفلسطينية استئناف علاقاتها مع نظام الأسد بعد قطيعة استمرت عشر سنوات، وذلك على خلفية معارضتها قمع الأسد الاحتجاجات.
حماس تقرر استئناف علاقاتها مع النظام السوري، عربي21، 21-6-2022، شوهد في: 23-3-2022.
6- التقى وزير الدفاع التركي ومدير المخابرات التركية بوزير الدفاع الروسي ووزير دفاع نظام الأسد في موسكو، وبحثوا الملف السوري ومشكلة اللاجئين السوريين والجهود لمكافحة "التنظيمات الإرهابية".
لأول منذ 11 عاما.. لقاء سوري-تركي بين وزيري الدفاع ومديري المخابرات، موقع الحرة، 28/12/2022، شوهد في: 23-3-2023.
7- شنّ تنظيم "داعش" هجوماً على سجن غويران في مدينة الحسكة في محاولة لإطلاق سراح المعتقلين من عناصر؛ إلا أن "قسد" استطاعت التصدي للهجوم والسيطرة على المناطق التي خسرتها في محيطه.
"قوات سوريا الديمقراطية" تعلن القضاء على جيوب مقاتلي تنظيم "الدولة " في سجن غويران بالحسكة، فرنس 24، 31/1/2022، شوهد في: 23-3-2023.
8- تشهد مناطق شمال شرق سوريا حيث تسيطر قوات سوريا الديمقراطية-قسد انتهاكات مستمرة بحق المدنيين، كالاعتقال واحتجاز الأطفال بهدف التجنيد، والقيود على الحريات الأساسية.
انتهاكات "قسد" في تقرير لجنة التحقيق الأممية بشأن سوريا، تلفزيون سوريا، 15-9-2022، شوهد في: 23-3-2023.

٣. تطورات الأوضاع في مناطق سيطرة نظام الأسد:
- احتجاجات شعبية متكررة في محافظة السويداء ضد نظام الأسد[١].
- دعوات لرفض قرارات العفو الصادرة من قبل نظام الأسد[٢].

٤. مسار الحل السياسي في سوريا وتطورات اللجنة الدستورية:
- ندوة تجمع المعارضة السورية تحت عنوان «سوريا إلى أين؟»[٣].
- انعقاد الجولة الثامنة من اللجنة الدستورية السورية[٤].

٥. التطورات العسكرية في المناطق المحررة:
- قتلى وجرحى بقصف لنظام الأسد على مدينة الباب بريف حلب الشرقي[٥].
- مواجهات مسلحة بين الفصائل شمال حلب، ودخول «هيئة تحرير الشام-هتش» إلى عفرين[٦] .
- استهداف نظام الأسد مخيمات النازحين السوريين في محافظة إدلب[٧].

٦. التطورات الأمنية في المناطق المحررة:
- سلسلة انفجارات تستهدف مناطق متفرقة من الشمال السوري[٨].
- اغتيال الناشط الإعلامي محمد عبد اللطيف أبو غنوم[٩].

٧. تطورات الملف الحقوقي السوري:
- إدانة جرائم العقيد المنشق أنور رسلان والموقف من قرار المحكمة الألمانية بسجنه مدى الحياة[١٠].
- دعوات لمحاسبة مرتكبي مجزرة حي التضامن في دمشق[١١].

1- شهدت محافظة السويداء خلال العام 2022 سلسلة احتجاجية شعبية ضد سياسات نظام الأسد وصلت إلى حد المطالبة بإسقاطه.
سوريا.. محتجون في السويداء يقطعون الطرق ويهتفون ضد النظام، الجزيرة نت، 2022-2-6، شوهد في: 2023-3-23.

2- أصدر بشار الأسد مرسوماً تشريعياً يقضي بمنح عفو عام عما صنّفها "جرائم إرهابية" ارتكبت قبل تاريخ 30 من نيسان من العام الماضي، عدا التي أفضت إلى موت إنسان.
الأسد يصدر عفوًا عامًا يضم أحكامًا في قانون "الإرهاب" لعام 2012، صحيفة عنب بلدي، 2022-4-30، شوهد في: 2023-3-24.

3- أقيمت في العاصمة القطرية الدوحة ندوة جمعت طيفاً واسعاً من المعارضة السورية ومراكز الأبحاث، وذلك بهدف تقديم توصيات لإصلاح المعارضة السورية.
ندوة "سوريا إلى أين؟" تصدر 17 توصية، تلفزيون سوريا، 2022-2-7، شوهد في: 2023-3-23.

4- قدمت الأطراف المشاركة في الجولة الثامنة لاجتماعات اللجنة الدستورية مسودات تتعلق بمبادئ الدستور، واختتمت الجولة دون التوصل إلى أي مخرجات.
اختتام الجولة الثامنة لاجتماعات اللجنة الدستورية السورية، وكالة الأناضول، 2022-6-3، شوهد في: 2023-3-23.

5- قُتل عدد من المدنيين وأصيب العشرات بجروح جرّاء قصف صاروخي مشترك لقوات النظام وقوات سوريا الديمقراطية استهدف مدينة الباب بريف حلب الشرقي.
شهداء وجرحى بقصف النظام على "الباب" بريف حلب، بلدي نيوز، 2022-8-19، شوهد في: 2023-3-23.

6- اندلعت اشتباكات في عفرين وأطراف مدينة اعزاز بين الفيلق الثالث وفرقة الحمزة وفصيل سليمان شاه على خلفية مقتل الناشط محمد أبو غنوم، لتدخل فيما بعد "هيئة تحرير الشام-هتش" إلى عفرين لمساعدة الفصائل ضد الفيلق الثالث.
اشتباكات مستمرة في ريف حلب.. والحكومة السورية المؤقتة تؤكد إدارتها لعفرين، 2022-4-14، شوهد في: 2023-3-23.

7- قصف قوات نظام الأسد مخيمات للنازحين بريف إدلب، بالقنابل العنقودية ما أسفر عن وقوع ضحايا بين المدنيين، فيما وصف المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان الهجوم بجريمة حرب.
استهداف مخيمات النازحين بقنابل عنقودية قد يرقى إلى جريمة حرب، 2022-11-6، شوهد في: 2023-3-23.

8- شهد الشمال السوري خلال عام 2022، سلسلة تفجيرات توزعت في مناطق اعزاز والباب وعفرين أسفرت عن وقوع ضحايا مدنيين.
قتلى وجرحى في سلسلة انفجارات ضربت مناطق المعارضة بحلب، عربي 21، 2022-1-13، شوهد في: 2023-3-25.

9- اغتيل الناشط الإعلامي محمد أبو غنوم من قبل مجموعة عسكرية تتبع لفرقة الحمزة، وحينها تم تسليم القتلة إلى الشرطة العسكرية لمحاكمتهم وسط دعوات للقصاص منهم.
اغتيال الناشط محمد أبو غنوم وزوجته في مدينة الباب شرقي حلب، 2022-10-9، شوهد في: 2023-3-25.

10- قضت محكمة ألمانية بالسجن مدى الحياة بحق العقيد أنور رسلان بعد إدانته بقضايا تعذيب، وذلك في أول قضية من نوعها ضد نظام الأسد.
بأول محاكمة من نوعها ضد النظام السوري.. محكمة ألمانية تقضي بسجن العقيد المنشق أنور رسلان مدى الحياة، سي إن إن، 2022-1-13، شوهد في: 2023-3-25.

11- نشرت صحيفة الغارديان شريط فيديو يظهر ارتكاب أحد قادة مجموعات نظام الأسد مجزرة مروعة بحق أهالي حي التضامن عام 2013، فيما دعت شبكات حقوقية سورية المجتمع الدولي لمحاسبة النظام على الفظائع التي ترتكب بحق السوريين.
مجزرة التضامن بدمشق.. كيف تم التعرف على مجرمي الحرب في سوريا؟، الجزيرة نت، 2022-5-1، شوهد في: 2023-3-25.

٨. تطورات الملف الإنساني:

- التضامن مع المتضررين من سوء الأحوال الجوية في مخيمات الشمال السوري[١].

٩. ملف الإصلاح الداخلي في مؤسسات قوى الثورة والمعارضة:

- الائتلاف الوطني السوري يجري تعديلات «إصلاحية» ضمن مؤسسته[٢].

١٠. الحراك الشعبي في المناطق المحررة:

- الاحتجاجات الشعبية ضد تصريحات الخارجية التركية حول التقارب مع الأسد[٣].
- الاحتجاجات الشعبية في مدينة الباب ضد الشرطة العسكرية وممارسات بعض عناصرها[٤].
- احتجاجات الأطباء والمعلمين ضد الواقع المعيشي وضعف الأجور[٥].

١١. التطورات الخارجية المرتبطة بالملف السوري:

- قمة ثلاثية في طهران تجمع زعماء روسيا وتركيا وإيران[٦].
- الغزو الروسي لأوكرانيا[٧].

١٢. أوضاع السوريين في دول اللجوء والمهجر:

- الهجرة التركية توقف قيود آلاف السوريين[٨].
- لبنان يبدأ برنامج لإعادة السوريين «طوعا» إلى مناطق سيطرة الأسد[٩].

1- تعرضت مخيمات الشمال السوري مطلع عام 2022 لعاصفة ثلجية قاسية أدت إلى تضرر مئات الخيام وبقاء الكثير من السوريين دون مأوى.
تقرير للدفاع المدني يكشف حصيلة أعماله في شمال سوريا أثناء العاصفة الثلجية، بلدي نيوز، 2022-2-6، شوهد في: 2023-3-25.
2- عقدت الهيئة العامة في الائتلاف الوطني السوري اجتماعاً طارئاً بحضور كامل الأعضاء باستثناء ثلاثة، واتخذت مجموعة من الإجراءات والقرارات الداخلية بهدف إصلاح نظام العضوية والنظام الأساسي. الهيئة العامة للائتلاف الوطني تعقد اجتماعاً طارئاً وتتخذ عدداً من القرارات الهامة في إطار الإصلاح، موقع الائتلاف الوطني، 2022-4-4، شوهد في: 2023-3-25.
3- شهدت مناطق الشمال السوري مظاهرات حاشدة احتجاجاً على التصريحات التركية حول إمكانية إجراء "مصالحة" مع نظام الأسد، وأكد المحتجون أن الحل الأمثل في سوريا يمرّ عبر محاسبة نظام الأسد.
مظاهرات في شمال سوريا ترفض المصالحة مع النظام وتركيا تصدر بيانا يوضح سياستها لحل النزاع، الجزيرة نت، 2022-8-12، شوهد في: 2023-3-25.
4- شهدت مدينة الباب احتجاجات شعبية ضد الشرطة العسكرية أمام مبنى وزارة الدفاع على خلفية قضية إطلاق سراح عنصر يتبع لقوات نظام الأسد متهم بجرائم حرب.
احتجاجات شعبية في مدينة الباب تُطيح برئيس فرع الشرطة العسكرية، تلفزيون سوريا، 2022-5-22، شوهد في: 2023-3-25.
5- شهدت مناطق الشمال السوري خلال عام 2022 احتجاجات متكررة من قبل المعلمين والأطباء رفضاً لضعف الأجور، وللتمييز الحاصل فيما يتعلق برواتب الأطباء السوريين وأقرانهم الأتراك العاملين في الشمال السوري.
احتجاجات في ريف حلب الشمالي بعد تجاهل مطالب المعلمين، العربي الجديد، 2022-9-8، شوهد في: 2023-3-25.
كوادر طبية تحتج على "التمييز" في ريف حلب وصدامات مع الشرطة، العربي الجديد، 2022-8-1، شوهد في: 2023-3-25.
6- أقيمت في العاصمة الإيرانية طهران أعمال القمة الثلاثية لرؤساء إيران وروسيا وتركيا، حيث ناقشت مسار أستانا بشأن سوريا، بالإضافة إلى عدد من القضايا، على رأسها تطورات الملف النووي الإيراني وحرب روسيا على أوكرانيا.
قمة طهران.. بوتين ورئيسي يتمسكان بمسار أستانا في سوريا، الجزيرة نت، 2022-7-19، شوهد في: 2023-3-25.
7- بدأت روسيا في شهر شباط عام 2022 عملية عسكرية واسعة في أوكرانيا، تبعها رفضٌ دولي وعقوبات اقتصادية على موسكو، ومنذ ذلك الحين ما تزال المعارك قائمة بين الطرفين دون إحراز أي طرف تقدماً يحسم المعركة عسكرياً.
6 مراحل للحرب الروسية الأوكرانية خلال عام، وكالة الأناضول، 2023-2-21، شوهد في: 2023-3-25.
8- أوقفت إدارة الهجرة التركية خلال العام الماضي قيود آلاف السوريين الحاصلين على بطاقات الحماية المؤقتة، وذلك لأسباب عدة، أهمها: عدم وجودهم في أماكن إقاماتهم عند إجراء الكشف من قبل السلطات التركية، وبعد عدة أسابيع وبشكل تدريجي أعادت إدارة الهجرة تفعيل معظم القيود المتوقفة.
إيقاف قيود "الكيملك" لآلاف السوريين في تركيا.. ما القصة؟ تلفزيون سوريا، 2022-3-24، شوهد في: 2023-3-25.
9- أعلنت السلطات اللبنانية بدء برنامج العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى بلادهم بإشراف الجيش اللبناني والأمن العام، بالمقابل حذرت العديد من المنظمات الإنسانية والمعنية بشؤون اللاجئين من مخاطر البرامج على العائدين لأن مناطق نظام الأسد تُعد غير آمنة.
لبنان يعلن بدء العودة "الطوعية" للاجئين السوريين إلى بلادهم، العربي الجديد، 10-26، 2022، شوهد في: 2023-3-25.

ثالثاً: منهجية تحليل المواقف:

نقصد بها: مجموعة القواعد المتبعة لتحليل المواقف السياسية الصادرة عن الجهات المرصودة، وتتضمن ما يلي:

1 - تحديد مؤشر رقمي يعبر عن المواقف المعلنة بحيث يُعد:

2 - يُعد عدم وجود بيان أو موقف معلن من الجهة المرصودة، وعدم الاستجابة للمراسلات الرسمية التي طلبت توضيح موقف هذه الجهة تجاه حدث ما بمثابة «الصمت» والامتناع عن التصريح؛ وهذا الأمر يختلف تماماً عن حالة وجود بيان أو تصريح واضح بالحياد.

3 - إن نسبة المواقف المعلنة للجهات المستهدفة إلى أي من هذه التصنيفات السابقة أعلاه (الصمت، والتأييد المعلن، والتأييد الضمني.... إلخ) لا يعني أن ثمّة قاعدة عامة تنطبق عليها جميعها؛ فلكل حدث أو موقف طبيعته ومواقفه التي تكون واضحة أحياناً فيسهل تصنيفها، وأحياناً يكتنفها بعض الغموض، مما يتطلب تحليلها، بحيث يمكن نسبتها إلى أي من المواقف الستة المحددة في المؤشر.

لذلك، ومن أجل تحقيق هذا الأمر ارتأينا الإشارة ضمن الحواشي لتفسير فريق العمل للمواقف الضمنية أو الغامضة بقصد إيضاح العملية أمام القارئ من دون المواقف الصريحة التي لا تتطلب ذلك[3].

4 - إذا كانت الجهة المرصودة جزءاً من جسم ائتلافي يُنسب موقف الجسم الائتلافي إليها في حال لم يصدر عنها بيان خاص، وفق التفصيل الآتي:

- يُنسب موقف الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة إلى كل من المجلس الوطني الكردي والمجلس التركماني السوري باعتبارهما جزءاً منه.
- يُنسب موقف هيئة التفاوض السورية إلى هيئة التنسيق الوطنية ما لم يصدر عنها بيان خاص.

5 - في حال كانت الجهة المرصودة جزءاً في أكثر من جسم ائتلافي تُنسب إليها مواقف آخر جهة انتسبت إليها[4].

1- يمكن أن نجمل مواقف "الصمت" التي تتبناها الجهات والهيئات ضمن تصنيفَين:

1- الصمت الظاهري: بمعنى أن الجهة إما معتادة على تصدير مواقفها عبر مسؤولين رفيعي المستوى من خلال تصريحاتهم أو تغريداتهم أو مقابلاتهم الإعلامية.. إلخ، وهو مما استثنينا رصده لأسباب عدة ذكرنا بعضها سابقاً، أو أن تلك الجهات تقوم بأعمال أخرى ذات دلالة على موقف معين من القضية دون إعلان ذلك الموقف، أو أن لها موقفاً مضمراً لكنها لا تريد إعلانه لأسبابها الخاصة.

الخلاصة: أنه قد يكون ثمة موقف للجهة، لكنها لأسباب مختلفة تؤثِر عدم التصريح المباشر عنه، وهذه الحالة رغم أنها ليست صمتاً إلا أننا آثرنا معاملتها معاملة الصمت؛ لأن موقف الجهة غير واضح، وحتى لا نضطر إلى التحليل مع ما يكتنف ذلك من إمكانية الخطأ في نسبة موقف ما إلى الجهة المعنية، مما لا يصلح معه الأمر في حالة المؤشر الذي يُفترض بناؤه على المواقف الواضحة القطعية وليس الغامضة الظنية.

2- الصمت الحقيقي: يعني عدم اهتمام الجهة بالقضية، أو عدم وجود أي موقف منها.

2- يفرّق فريق العمل على المؤشر بين "الصمت" و"الحياد"؛ فأما الحياد فهو "موقف إيجابي" يصدر ببيان أو تصريح ..إلخ تحدد فيه الجهة حيادها تجاه حدث ما، وأما الصمت فهو "موقف سلبي" يتضمن عدم إظهار أي موقف تجاه الحدث أو الواقعة.

3- قد يعترض البعض على تصنيف المواقف السياسية وقراءتها من خلال أرقام محددة؛ ففي كثير من الأحيان تكون المواقف السياسية رمادية وتحمل رسائل متعددة. ومع إقرارنا بذلك فإن طبيعة المؤشر -وهدفه الأصلي- تفرض علينا القيام بهذه الخطوة، ومقاربة هذه المواقف وتحويلها إلى الموقف الرقمي الأقرب لها.

4- نُسبت لهيئة التنسيق التي تُعد جزءاً من ثلاث كتل ائتلافية (التجمع الديمقراطي السوري وهيئة التفاوض السورية والجبهة الوطنية الديمقراطية "جود") مواقف هيئة التفاوض السورية؛ ليس لأنها الجبهة الأحدث، إنما كون الجبهة الوطنية الديمقراطية -الجهة الأحدث- تضم

6 - لم يأخذ المؤشر موضوع تثقيل أوزان الجهات المختلفة نظراً لتداخل تلك الأجسام وتعدد انتماءاتها؛ إلا أن المنهجية المعتمدة في اختيار الجهات المرصودة أعطت ثقلاً بشكل غير مباشر لمواقف الكيانات الائتلافية، عبر تثقيل مواقفها بنسبتها إلى الجهات النشطة المنضوية تحتها والمستهدفة بالمؤشر[1].

7 - قام فريق الرصد الخاص بالمؤشر بالتواصل مع جميع الجهات المرصودة من خلال وسائل التواصل الرسمية التي تضعها على معرفاتها الرسمية؛ واستوضحت هذه الجهات عن مواقفها تجاه الأحداث المرصودة، إلا أن التجاوب كان معدوماً.

رابعاً: معيار التوافق وعدم التوافق:

بعد الانتهاء من رصد المواقف وتصنيفها، وتحليلها على شكل مصفوفات رقمية حُوّلت النتيجة إلى شكل مواقف «متوافقة» و «غير متوافقة».

نقصد بالمواقف المتوافقة:

تلك المواقف المعلنة التي توافق عليها الأغلبية؛ سواءٌ بشكل صريح أو ضمني، وسواءٌ إيجاباً أو سلباً، بينما تُعد المواقف المخالفة لتوجه الأغلبية بمثابة «مواقف غير متوافقة»، مع التأكيد هنا أن مواقف الجهات الصامتة «الصمت» لا تدخل ضمن حساب النسبة، والسبب في خيارنا هذا أن نسبة المواقف الصامتة كبيرة جداً، وبالتالي فإن إدخالها ضمن حساب النسب سيؤدي إلى التشويش على المواقف المعلنة[2].

ويتم حساب نِسب التوافق والتخالف على أساس نسبتها من المواقف المعلنة من قبل القوى المرصودة في المؤشر[3].

أحزاباً وقوى مرخصة من قبل نظام الأسد، وبالتالي لا ينطبق عليها المعيار الأول في منهجية تحديد الجهات وهو "أن تنتمي الجبهة بشكل عام لقوى الثورة والمعارضة السورية".

1 - على سبيل المثال: تثقل مواقف هيئة التفاوض السورية والائتلاف الوطني بشكل غير مباشر بعدد الجهات المنتمية لها والمرصودة ضمن المؤشر، كالإخوان المسلمين ورابطة المستقلين الكرد السوريين ...إلخ.

2 -الفرق بين حالة حساب موقف "الصمت" وحالة عدم حسابه: أن العبرة في الحالة الأولى فقط بالمواقف المعلنة، وبالتالي إذا كان موقف "الصمت" يمثل أغلبية فإنه لا يدخل كموقف متوافق عليه، على عكس الحالة الثانية.

للتوضيح: فيما يتعلق بمواقف القوى تجاه أحداث مرتبطة بالحل السياسي؛ فمثلاً: لو أن نسبة التوافق في المواقف المعلنة فقط ما يقارب 8% وذلك إذا حيّدنا موقف الصمت، في حين لو أخذنا موقف الصمت إلى جانب المواقف المعلنة واعتبرنا أن مثله مثل بقية المواقف كانت نسبة التوافق 92% حيث يصبح الصمت هو الموقف التوافقي.

3- نود الإشارة هنا إلى أن هنالك خطوتَين لحساب النسب في كل فئة من فئات المواقف المرصودة:

الأولى: نسب المواقف "مؤيد معلن، مؤيد ضمني، ...إلخ": في هذه الخطوة تُحسب نسب المواقف على أساس نوع القوى "سياسي، عسكري، هيئات شعبية، نقابات واتحادات"، بمعنى أن النسبة تكون محسوبة فقط داخل نوع القوى، وليس بالنسبة لكل القوى؛ فعندما نقول: "33% من القوى العسكرية تؤيد" فهذه النسبة محسوبة بالنسبة للقوى العسكرية فقط. على سبيل المثال: لو كان لدينا إجمالي عدد القوى المرصودة: /10/ قوى سياسية و/4/ قوى عسكرية، وكانت القوى التي تؤيد موقفاً ما هي: /5/ قوى سياسية و/3/ قوى عسكرية، فتكون النسب على الشكل التالي: 50% للقوى السياسية، 75% للقوى العسكرية.

الثانية: نسب التوافق والتخالف: هنا يكون حساب النسب على أساس جميع القوى، ففي المثال السابق مثلاً: لو اعتبرنا أن العدد الإجمالي لكل القوى المرصودة السياسية والعسكرية /14/، وكان الموقف المؤيد هو الموقف ذي الأغلبية؛ أي الموقف المتوافق عليه، فتكون نسبة التوافق هي: 57%، وهذه النسبة تم احتسابها على أساس مجموع القوى كاملاً.

القسم الثاني: مؤشرات توافق قوى الثورة والمعارضة

بعد التعرف على المنهجية الخاصة بمواقف قوى الثورة والمعارضة نقوم بإيضاح النسب، والمواقف المتوافقة وفق المنهجية الموضحة في القسم الأول أعلاه؛ فنستعرض في هذا القسم المؤشرات الكلية، ونتبعها بالمؤشرات الجزئية.

أولاً: المؤشرات الكلية:

نبين بداية مؤشر التوافق العام، ثم نستعرض بناء عليه الأحداث الأكثر توافقاً وصمتاً وتخالفاً.

أ- مؤشر التوافق العام:

كانت مواقف قوى الثورة والمعارضة المرصودة في هذا الإصدار، وبالتالي نسب التوافق والتخالف والصمت وفق الشكلَين التاليين:

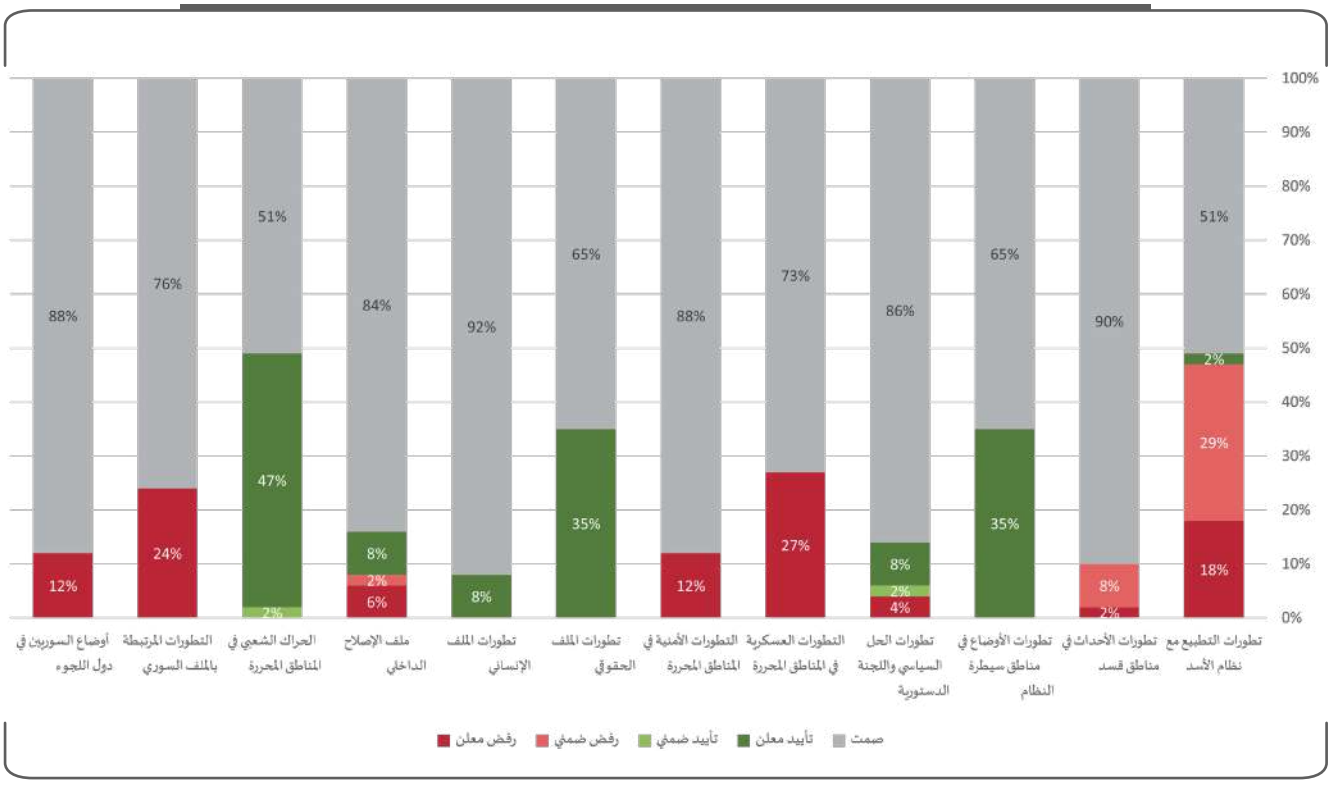

رسم بياني رقم (1) يوضح مواقف القوى والجهات تجاه أحداث عام 2022

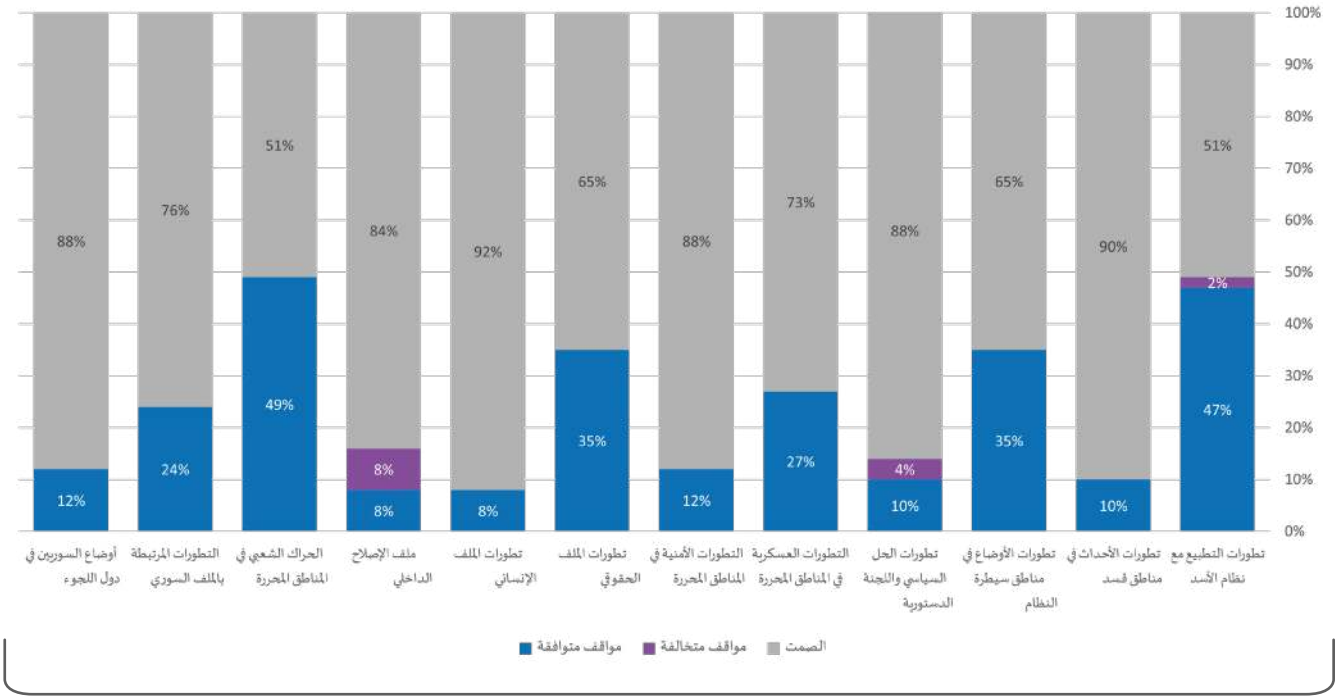

رسم بياني رقم (2) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف القوى والجهات المرصودة في المؤشر

وبالتالي يكون متوسط الصمت والتوافق والتخالف العام هو:

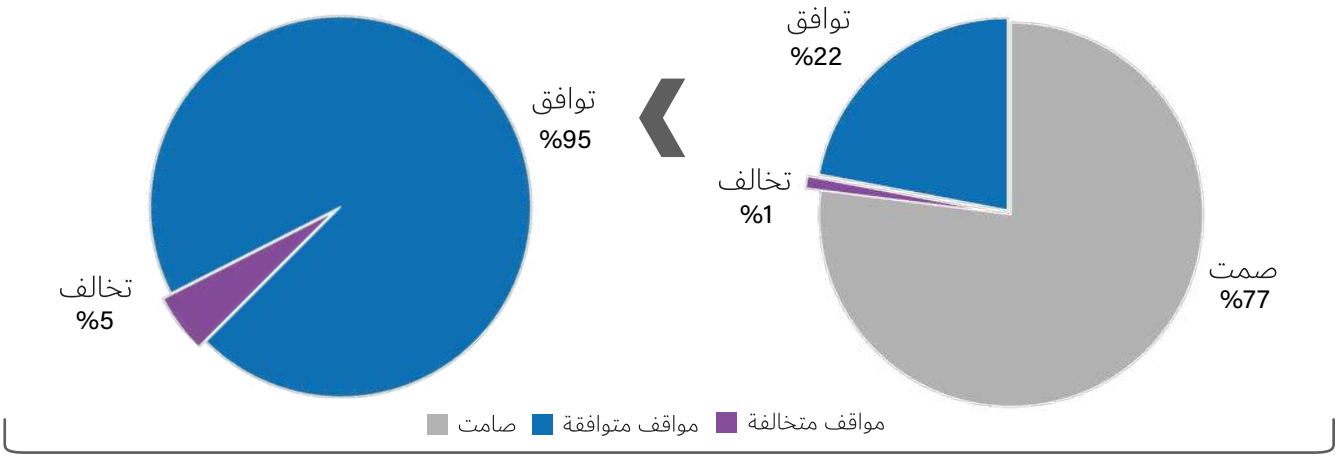

رسم بياني رقم (3) يتضمن نسب مؤشر التوافق الوطني لعام 2022

إذ يُظهر المؤشر أن إجمالي نسبة الصمت وصلت إلى 77%، وبذلك تكون قد انخفضت حوالي 10% عن إصدار عام 2021 (86%)، فيما كانت نسبة التوافق في هذا الإصدار 22% والتخالف 1%، والتي تعادل في حال أخذنا نسبة إجمالي المواقف المصرح بها (23%)؛ 95% للتوافق و5% للتخالف، وهي نسبة قريبة من الإصدار السابق، حيث كانت نسبة التوافق 92% والتخالف 7%.

ب- الأحداث الأكثر توافقاً:

ثمّة أربعة أحداث في هذا المؤشر حازت على نسب توافق عالية (تأييد الحراك الشعبي في المناطق المحررة بنسبة 49%، ورفض خطوات التطبيع مع نظام الأسد بنسبة 47%، وتأييد الخطوات المتخذة في المجال الحقوقي، والتوافق تجاه التطورات الحاصلة في مناطق سيطرة نظام الأسد بنسبة 35% لكل منهما).

1. أتى تأييد الحراك الشعبي في المناطق المحررة في المقدمة بنسبة 49%؛ إذ أبدت القوى دعمها للحراك ومطالبه المتعلقة بمحاربة الفساد والمحسوبية، وتحسين الواقع المعيشي ورفض المصالحة مع نظام الأسد؛ وهذا التوافق متوقع على اعتبار أن جميع ما يدعو إليه الشارع يندرج ضمن أدبيات غالبية قوى الثورة والمعارضة، ولو من الناحية النظرية على الأقل، وعلى اعتبار أن المطالبة بحوكمة هذه المناطق وتحسين الخدمات فيها يُعد أمراً ضرورياً وبديهياً.

2. جاء الموقف الرافض للتقارب العربي والإقليمي من نظام الأسد في الدرجة الثانية بنسبة التوافق؛ فبلغت نسبته 47%، منقسمة بين رفض معلن للتقارب ونسبته 18%، ورفض ضمني 29%، وبالنظر إلى بيانات القوى نلحظ أن الرفض المعلن للتطبيع كان معظمه متجها نحو التقارب العربي والزيارات المتبادلة مع نظام الأسد، في حين كان الرفض الضمني في غالبيته متعلقاً بالتقارب التركي مع النظام؛ ولعل مرد ذلك هو محاولة القوى الموازنة بين كسب الحاضنة ومجاراتها، والحفاظ على علاقتها مع تركيا وعدم انتقادها مباشرة بصفتها الحليف الأبرز لقوى الثورة والمعارضة حتى الآن.

3. حاز الملف الحقوقي المتعلق بمحاسبة نظام الأسد، والحراك الشعبي في مناطق سيطرته على نسبة توافق بلغت 35% فقط، ونعتقد أن انخفاض هذه النسبة في ملفَين مهمين مؤثِّرَين على حاضر النظام ومستقبله لا يتناسب مع ما تتطلبه المرحلة، لاسيما مع وجود توجُّه عام لإعادة تعويمه.

ج- الأحداث الأكثر صمتاً:

كانت نسبة الصمت لدى قوى الثورة والمعارضة مرتفعة تجاه بقية الأحداث؛ إذ تراوحت بين 73% و92%، إلا أن حدثين حازا على نسبة صمت عالية، وهما: تطورات الملف الإنساني وما يعانيه السكان في المناطق المحررة (92%)، وتطورات الأوضاع في مناطق «قسد» وما فيها من ممارسات وتجاوزات بحق المدنيين (90%)؛ ولعل ارتفاع نسبة الصمت يعود في حالة سياسات سيطرة «قسد» إلى أن القوى عبّرت في وقت سابق عن موقفها من سياسات قسد، سواءٌ فيما يتعلق بإدانة تلك التمييزية منها أو تأييد الحراك الشعبي المناهض لها، أما في حالة الملف الإنساني فيبدو أنه يتمثل في نظرة القوى إليه باعتباره يهم المنظمات والجمعيات الإنسانية، لاسيما وأن الحدث المرصود في هذا الملف مرتبط بالكوارث الطبيعية.

د- الأحداث المتخالف عليها:

اقتصرت المواقف المتخالفة بين قوى الثورة والمعارضة محل الرصد على ثلاثة ملفات، هي:

- ملف الإصلاح الداخلي في الائتلاف: كانت نسبة التخالف 8%، وهي الأعلى ضمن هذا الإصدار؛ ومن الطبيعي أن يُحدث هذا الملف استقطاباً بين القوى، خصوصاً تلك الموجودة داخل الائتلاف وتلك الواقعة خارجه، فضلاً عن أن الآلية التي أُدير بها الملف افتقدت للشفافية، وهو الأمر الذي دفع بعض القوى للنظر للإجراءات التي تمّت بعين الريبة[1].

- تطورات الحل السياسي ومسار اللجنة الدستورية: كانت النسبة 4%، وهو من الملفات التي ما تزال محل استقطاب بين القوى، خصوصاً في ظل عدم وجود أي تقدم فيه.

- التطبيع مع نظام الأسد: كان التخالف بنسبة 2%، وهي عبارة عن موقف جهة واحدة أيدت التقارب بين الجانب التركي ونظام الأسد شريطة أن يؤدي ذلك إلى تطبيق القرار 2254[2]. هذه النسبة على الرغم من ضآلتها وعدم تأثيرها في التوافق العام بين القوى تجاه هذه القضية -كما أشرنا أعلاه- فإنها تعبر عن رأي عينة من القوى تراعي تركيا باعتبارها الدولة الإقليمية الأبرز التي تحتضن حتى الآن غالبية أنشطة قوى الثورة والمعارضة.

1- عمر كوش، هل اكتملت مسرحية إصلاح الائتلاف؟ تلفزيون سوريا، 2022-4-18، شوهد في: 2023-4-7، ومحمد صبرا، الائتلاف في متاهته.. عن المُجلَسين والمصروفين، تلفزيون سوريا، 2022-4-21، شوهد في: 2023-4-7.

2- يُنظر: بيان حول التصريحات التركية الرسمية بخصوص التقارب التركي السوري، حزب بناء سورية الديمقراطي، منصة فيسبوك، 17-12-2022، شوهد في: 2023-4-26.

ثانياً: مؤشرات التوافق التخصصية:

بعد استعراض المؤشرات الكلية لمؤشر التوافق من حيث التوافق والتخالف والصمت نستعرض في هذا القسم المؤشرات الجزئية التي تشمل: مؤشرات توافق القوى السياسية، والعسكرية، والهيئات الشعبية، والنقابات والاتحادات، وشبكات المجتمع المدني؛ على التوالي.

أ- مؤشر توافق القوى السياسية:

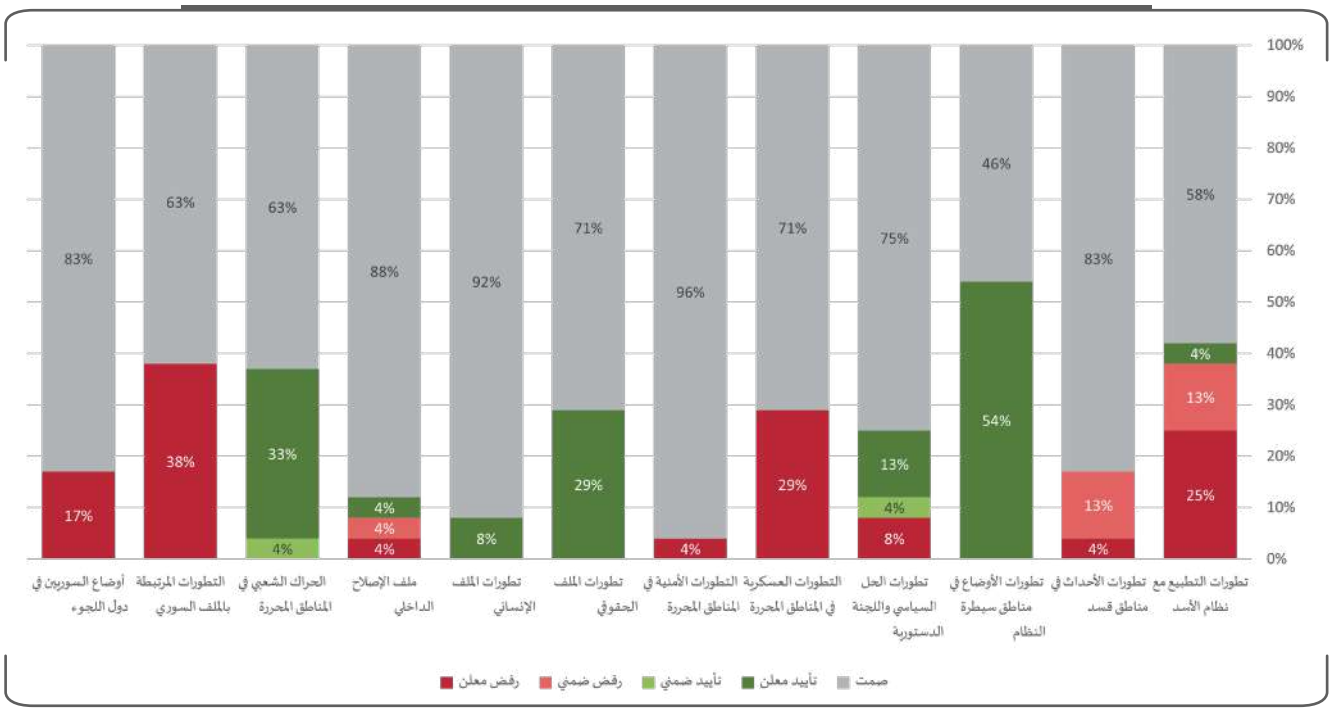

رسم بياني رقم (4) يوضح مواقف القوى السياسية تجاه أحداث عام 2022

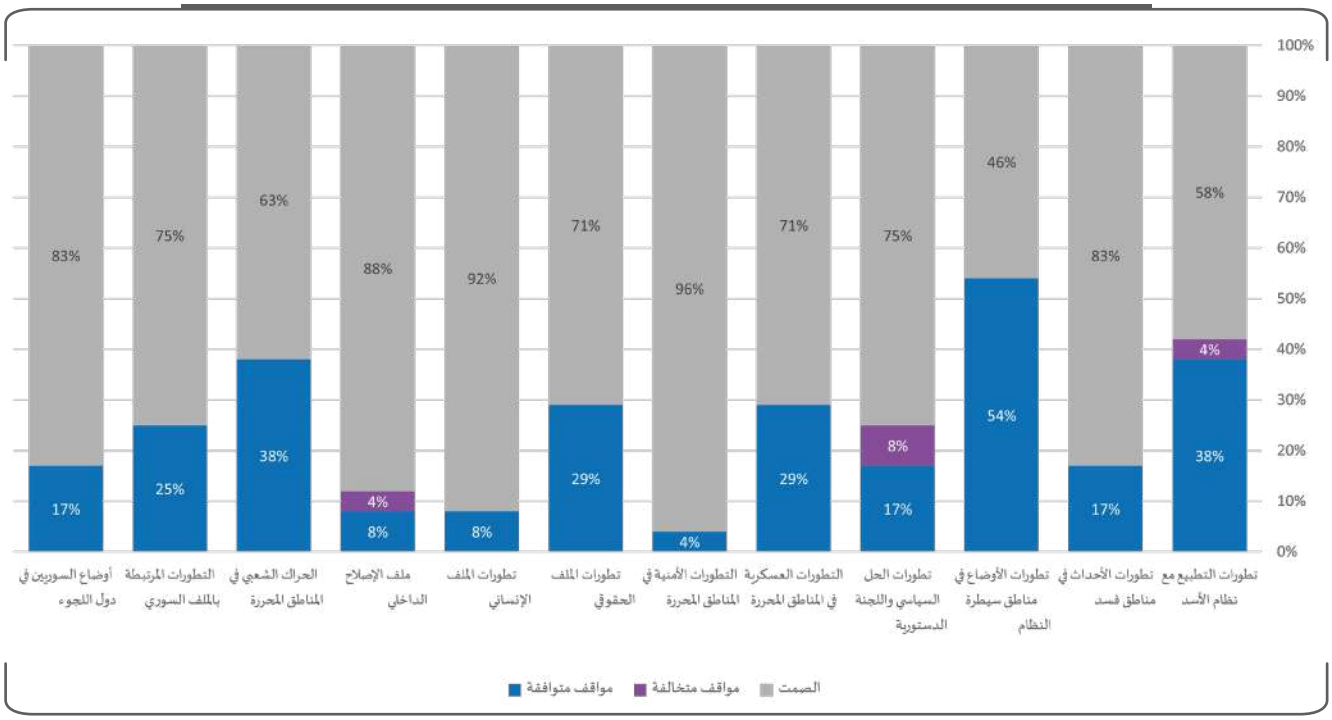

رسم بياني رقم (5) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف القوى السياسية

يشير الرسم البياني أعلاه إلى ما يلي:

- حاز الموقف من تطورات الأوضاع في مناطق سيطرة نظام الأسد (الحراك الشعبي ضد النظام في السويداء وقرارات العفو) على أعلى نسبة توافق بين القوى السياسية 54%؛ ولعل ذلك يشير إلى حرص القوى السياسية على تأييد المطالب الشعبية التي تتماهى مع مسار الثورة، بما يوجد حالة توافق عابرة للمناطق ضد نظام الأسد، أما التوافق على رفض مراسيم العفو فيأتي في ظل سعي هذه القوى -على ما يبدو- لدحض رواية نظام الأسد التي تروج لهذه المراسيم على أنها الحل المقبول لتشجيع اللاجئين على العودة، وإطلاق سراح المعتقلين بما يساعده على تعويم نفسه إقليمياً ودولياً.

  كذلك حاز رفض التطبيع مع نظام الأسد على نسبة توافق 38%، وهو أمر طبيعي؛ لأن التطبيع سيسهم في إضعاف قوى الثورة والمعارضة، وقد يؤدي لاحقاً إلى تصفية مسار الحل السياسي التشاركي. في السياق ذاته يدل التوافق حول دعم الحراك الشعبي في المناطق المحررة بنسبة 38% على أن القوى السياسية ما تزال تسعى لإظهار تأييدها للمطالب الشعبية بما يدعم من شرعيتها.

- ما يزال مسار الحل السياسي واللجنة الدستورية الملف الاستقطابي الأول بين القوى السياسية (بنسبة 8%)؛ إذ يُلاحظ أن القوى التي لم تنخرط في اللجنة الدستورية معارضة لها، على عكس تلك تشارك فيها؛ وهذا الأمر لم يتغير منذ انطلاق مسار اللجنة الدستورية حتى الآن.

  كما أن وجود نسبة تخالف 4% تجاه الموقف من التطبيع مع نظام الأسد يُعد مؤشراً لإمكانية وجود آراء شاذة عن الإجماع السياسي -إن صح التعبير- يمكن أن تزداد نسبتها في المستقبل، لاسيما إذا بقيت العوامل التي أسهمت فيها، مثل تأييد التطبيع من قبل دولة تحتض نشاط غالبية القوى السياسية كتركيا.

  أما فيما يتعلق بنسبة التخالف (4%) حول التغييرات التي أجراها الائتلاف تحت عنوان الإصلاح فهي تمثل وجهة نظر الجهة التي قامت بهذه الإجراءات، في حين أن بقية القوى السياسية كانت رافضة لها (8%) أو صامتة (88%)؛ ولعل ذلك يعطينا دلالة على عدم حيازة هذه الإجراءات تأييد غالبية القوى السياسية.

- سجّلت القوى السياسية أعلى نسبة صمت تجاه الملف الأمني في المناطق المحررة 96%، والملف الإنساني 92%؛ ولعل في ذلك دلالة واضحة على أن القوى السياسية لا تركز في تصريحاتها على القضايا الداخلية، بما فيها تلك التي يمكن أن تسهم في تسليط الضوء عليها خارجياً، مثل الملف الإنساني.

ب- مؤشر توافق القوى العسكرية:

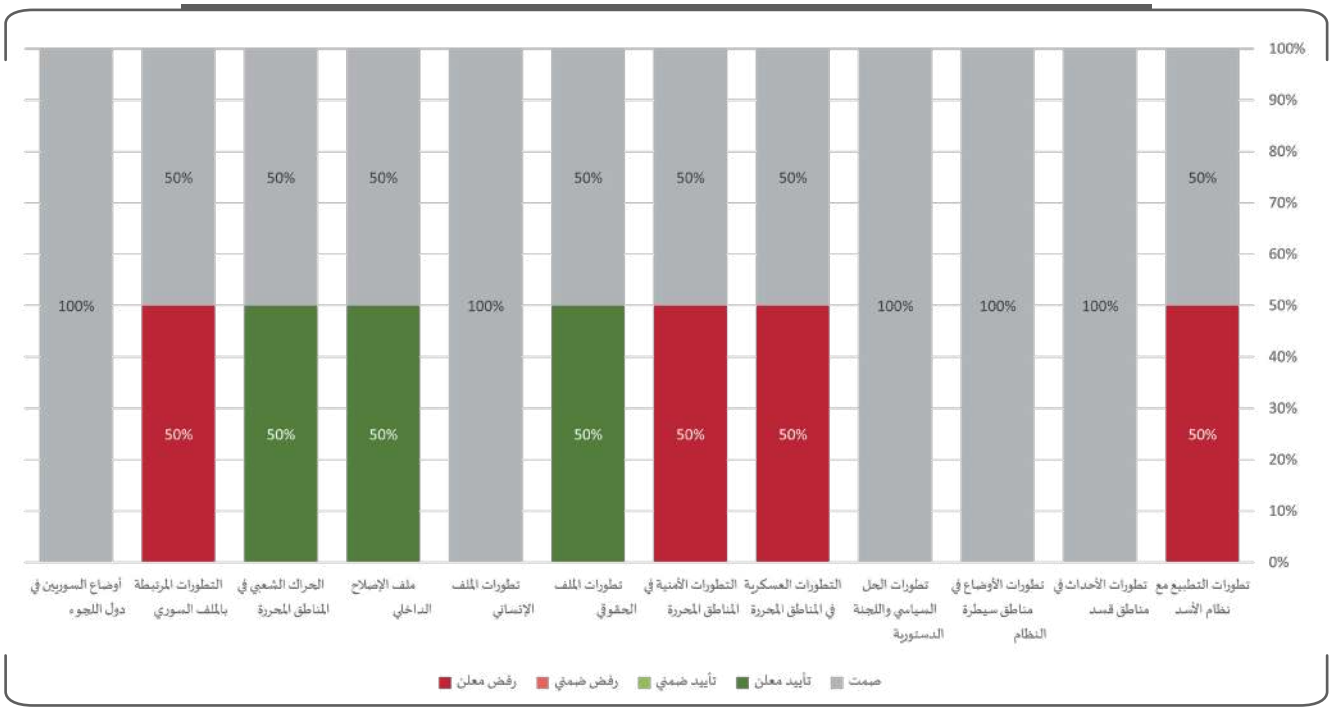

رسم بياني رقم (6) يوضح مواقف القوى العسكرية تجاه أحداث عام 2022

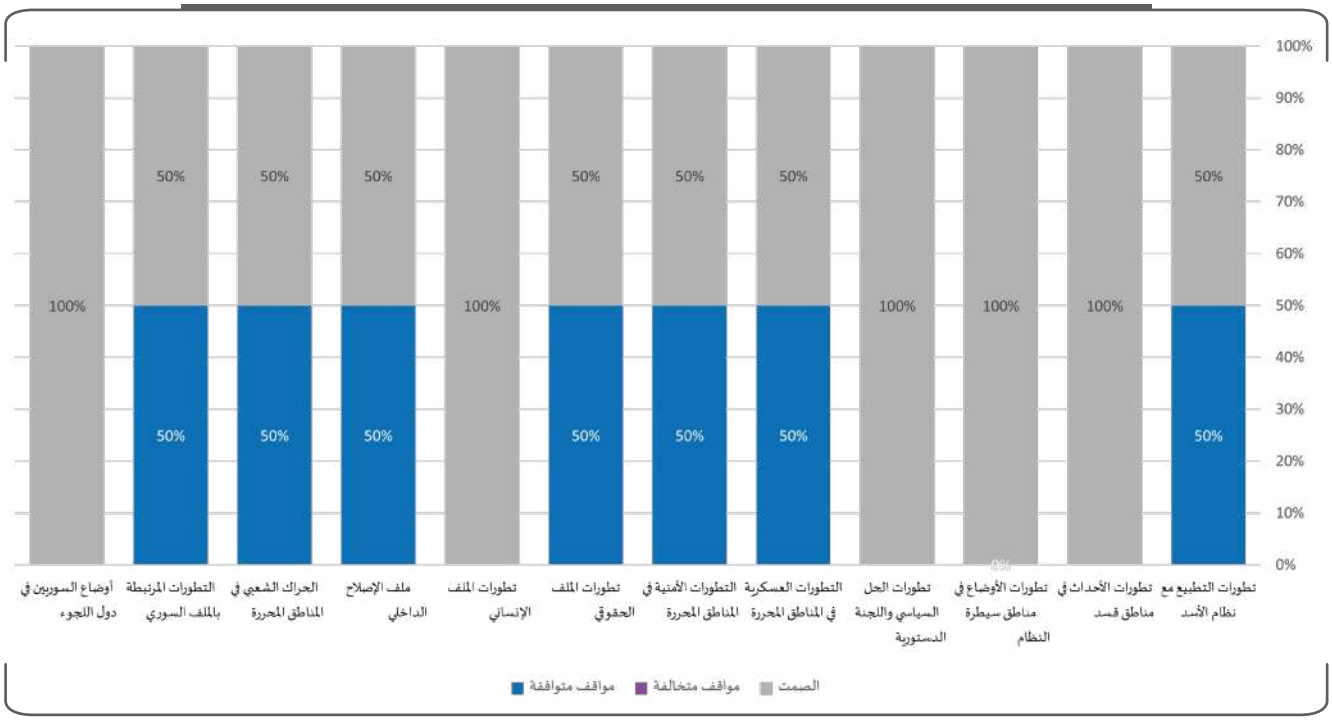

رسم بياني رقم (7) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف القوى العسكرية

في ظل اقتصار القوى العسكرية على فصائل الجيش الوطني التي من المفترض أنها تعمل تحت مظلة واحدة فمن الطبيعي أن يكون هنالك توافق كامل في المواقف المصرح بها، لاسيما وأن المؤشر في هذا العدد يضم قوتَين عسكريتَين فقط هما: الجيش الوطني تمثله «وزارة الدفاع»، والجبهة الوطنية للتحرير.

كما هو الأمر في الأعداد الأخيرة للمؤشر فإن ثمّة نسبة عالية من الصمت لدى القوى العسكرية تجاه الأحداث، وهذا مؤشر واضح على اتجاه هذه الفصائل إلى نوع من التخصص والابتعاد عن إبداء المواقف السياسية، خصوصاً تجاه الأحداث التي قد تكون محل تجاذب بين القوى والدول؛ كمسار الحل السياسي، وملف اللاجئين السوريين، أو التي هي بعيدة عن اهتمام القوى العسكرية مثل الملف الإنساني. أما فيما يتعلق بالتصريح فقد اقتصر الأمر في غالبه على وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة، التي كان تركيزها واضحاً على القضايا الداخلية؛ مثل: التطورات الأمنية والعسكرية، والحراك الشعبي في الداخل. أو القضايا التي هي محل إجماع بين قوى الثورة والمعارضة، مثل: الملف الحقوقي، ومحاسبة نظام الأسد.

ج- مؤشر توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي:

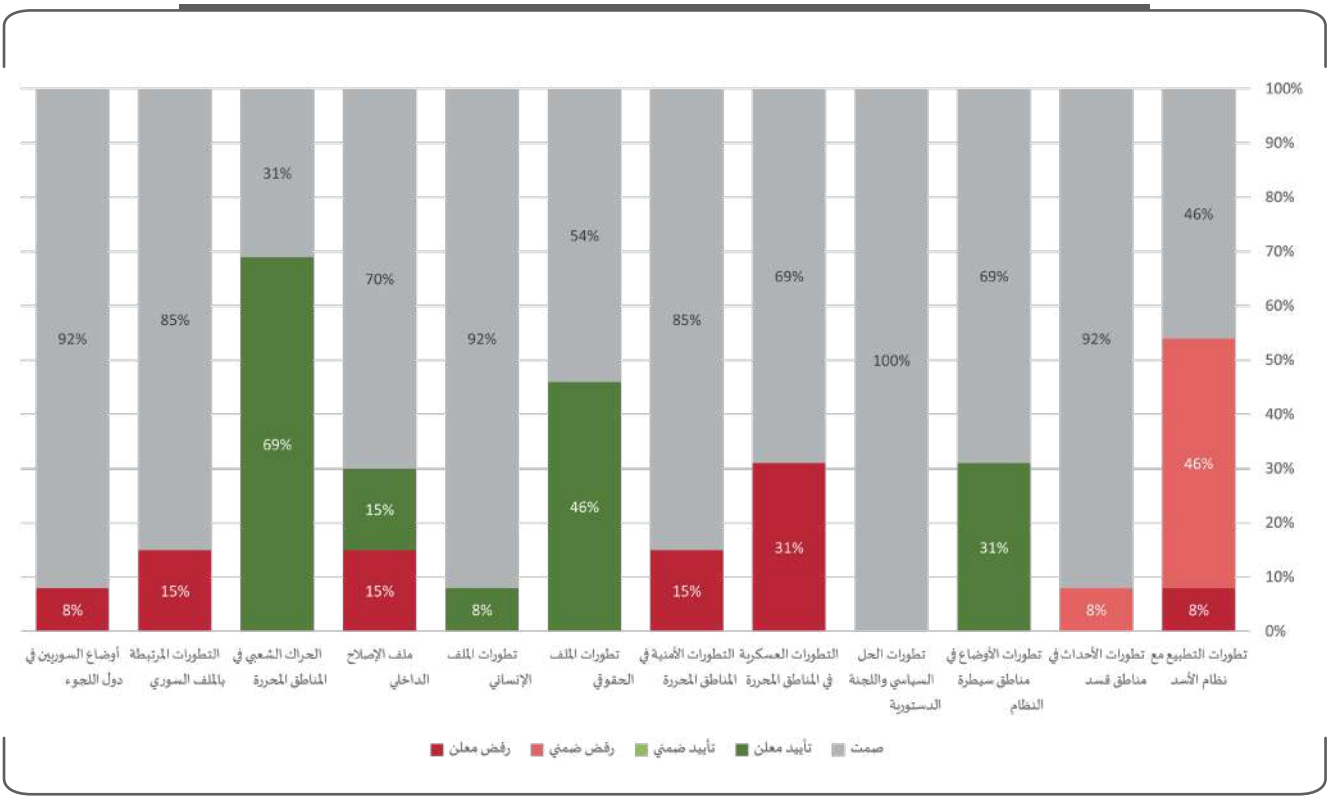

رسم بياني رقم (8) يوضح مواقف الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي تجاه أحداث عام 2022

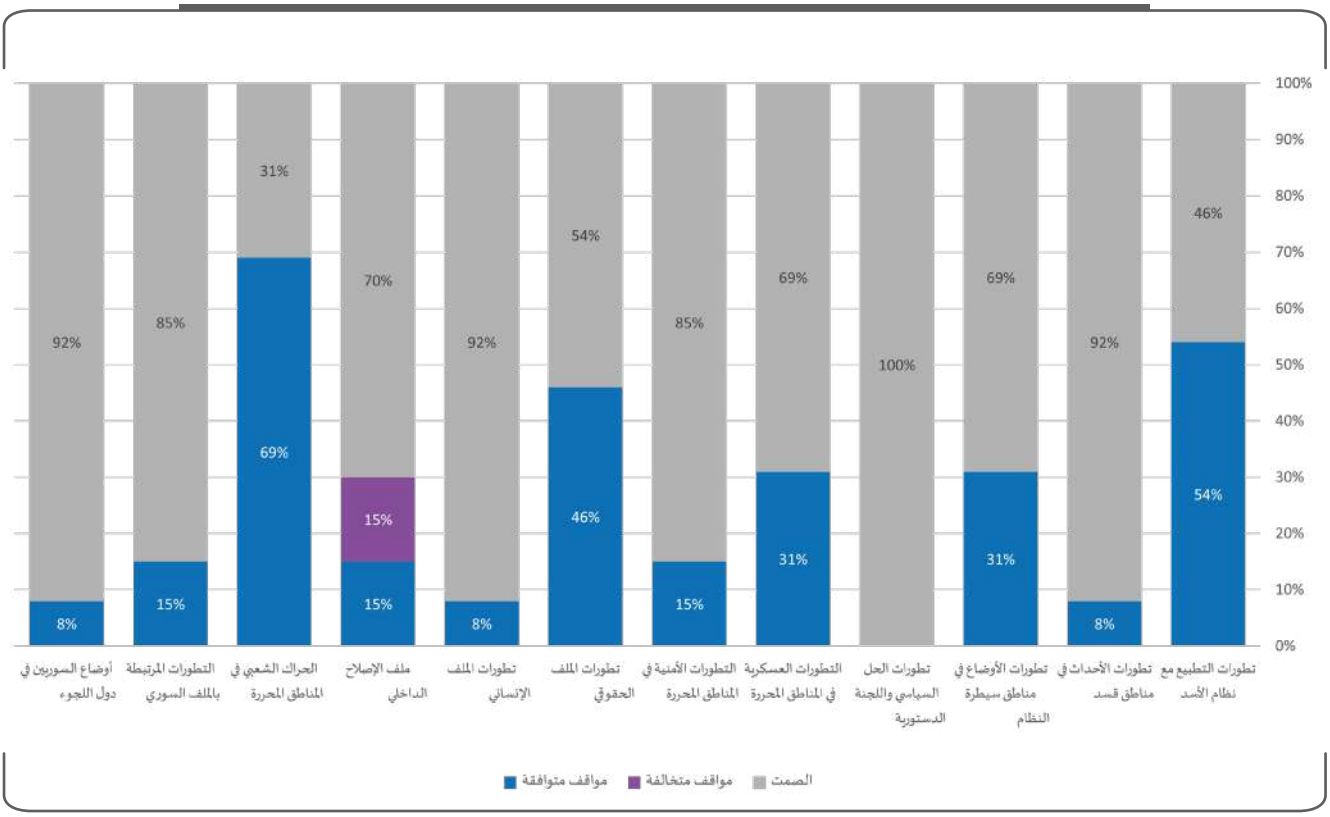

رسم بياني رقم (9) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي

يشير الرسم السابق إلى ما يلي:

- حاز الموقف من الحراك الشعبي في المناطق المحررة أعلى نسبة توافق بين الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي 69%، وهو أمر طبيعي باعتبار أن هذه الهيئات في معظمها تمثل تجمعات وقوى تعمل في المناطق المحررة، وبالتالي تركز على الأحداث الداخلية، تلاها الموقف من التطبيع مع نظام الأسد بنسبة 54%، وهو مؤشر على سعي هذه القوى للتفاعل مع مطالب الشارع في المناطق المحررة الذي كان رافضاً لهذا المسار[1].

- برزت نسبة تخالف بنسبة 15% تجاه التغييرات داخل الائتلاف الوطني، مقابل نسبة توافق 15%، وهذا يدل على حالة من الانقسام بين الهيئات الشعبية؛ فقسم ينظر لهذه التغييرات على أنها بداية لإصلاح المؤسسة، وقسم يراها محاولة لتقوية نفوذ جهة على حساب جهة أخرى.

- كانت هنالك نسبة صمت 100% تجاه ملف الحل السياسي واللجنة الدستورية، وبما أن جولات هذه اللجنة باتت حدثاً مكرراً فيبدو أن الهيئات لم ترغب بتكرار مواقفها. كذلك كانت نسبة الصمت مرتفعة تجاه بعض الأحداث الداخلية، مثل: التطورات في مناطق «قسد»، والملف الإنساني. والخارجية كأوضاع السوريين في دول اللجوء، والتطورات الخارجية المرتبطة بالملف السوري.

1- احتجاجات في الشمال السوري تندد بالتقارب التركي مع نظام الأسد، الحرة، 30-12-2022، شوهد في: 7-4-2023، ورفضًا لتطبيع تركيا مع نظام الأسد.. مظاهرات واسعة في مدن سورية عدة، العربي، 6-1-2023، شوهد في: 4-7-2023.

د- مؤشر توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي:

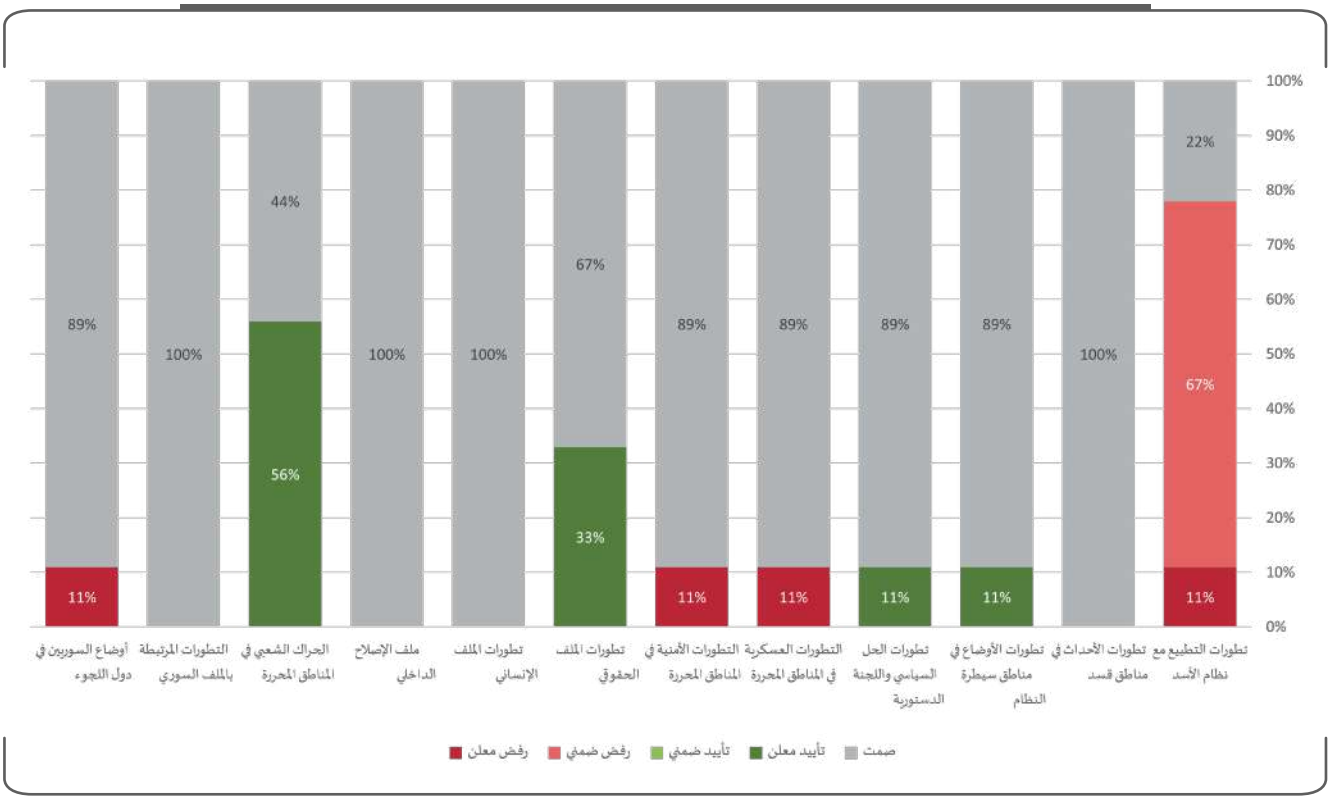

رسم بياني رقم (10) يوضح مواقف الاتحادات والنقابات تجاه أحداث عام 2022

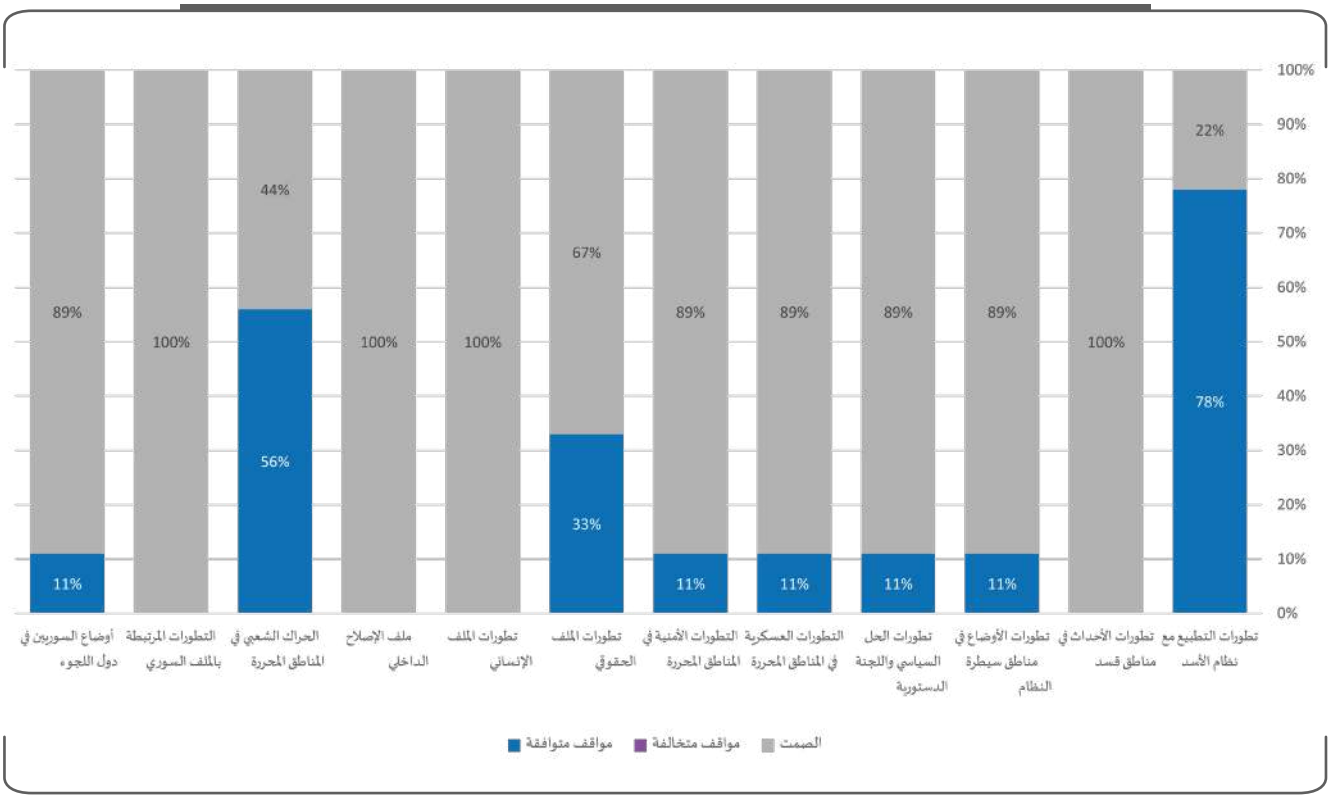

رسم بياني رقم (11) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف الاتحادات والنقابات

يشير الرسم البياني أعلاه إلى ما يلي:

- كانت أعلى نسبة توافق بين النقابات للموقف من التطبيع مع نظام الأسد بنسبة 78%؛ ولعل مرد ذلك إلى محاولة النقابات تأكيد مطالب الشارع في رفض هذه المحاولات.

- حصل الحراك الشعبي في المناطق المحررة وتطورات الملف الحقوقي على نسبة توافق عالية أيضاً، على عكس بعض القضايا الأخرى كالملف السياسي، وأوضاع السوريين في دول اللجوء والتطورات الأمنية والعسكرية في المناطق المحررة؛ ولعل ذلك يعود لتركيز النقابات على القضايا التي تكون محل إجماع داخلي بين القوى في المناطق المحررة، مثل ملف الحراك الشعبي، وتلك التي يمكن أن يكون لها تأثير ضد مصالح نظام الأسد كالملف الحقوقي.

- يبدو أن السبب الرئيس لموقف الصمت تجاه التطورات المرتبطة بالملف السوري والتطورات في مناطق «قسد» هو ابتعاد النقابات والاتحادات عن التعليق على القضايا التي تقع خارج المناطق المحررة ويكون تأثيرها هامشياً في الأوضاع الداخلية. أما فيما يتعلق بالملفين الآخرين (الإصلاح الداخلي والإنساني) فالأمر مرتبط على ما يبدو بطبيعة النقابات والاتحادات، وبمحاولة ابتعادها عن التجاذبات السياسية فيما يتعلق بالملف الأول، وعدم تخصصها فيما يتعلق بالملف الثاني.

- يُلاحظ عدم وجود أي نسبة تخالف بين النقابات والاتحادات؛ وهذا متوقع على اعتبار أن دورها السياسي غالباً ما يركز على الرؤى الوطنية المشتركة من دون خلفيات أيديولوجية أو حزبية يمكن أن تسهم في اختلاف المواقف، إلى جانب طبيعتها المهنية البعيدة عن التجاذبات والمحاصصات السياسية.

هـ- مؤشر توافق شبكات المجتمع المدني السورية:

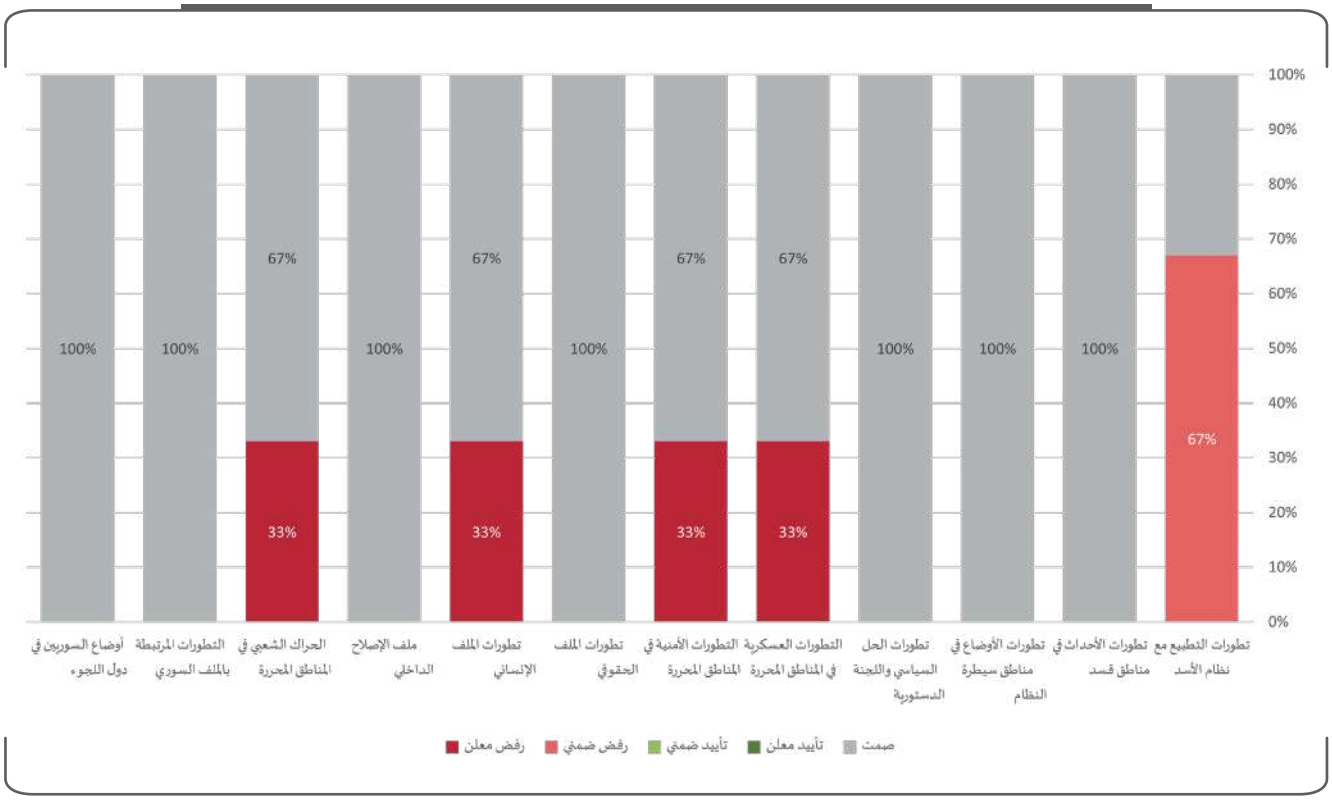

رسم بياني رقم (12) يوضح مواقف شبكات المجتمع المدني تجاه أحداث عام 2022

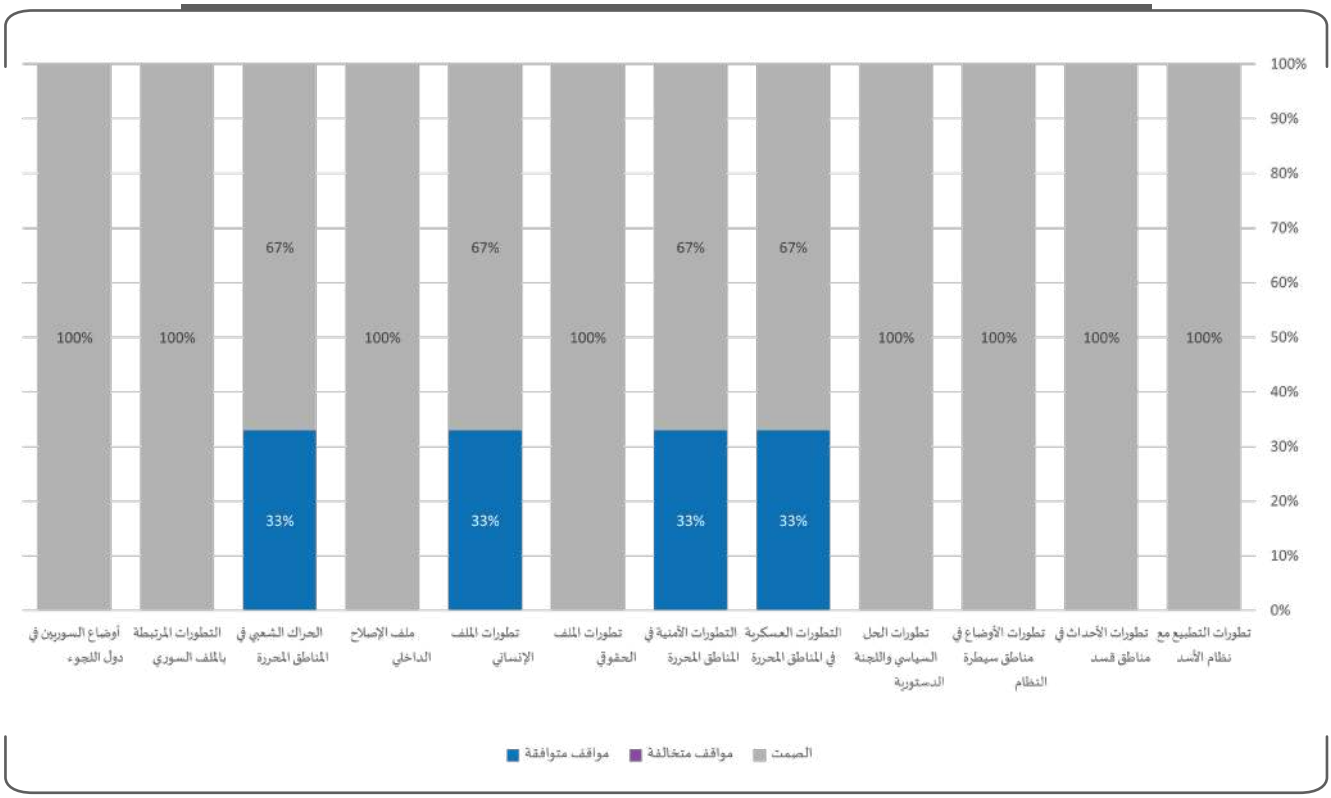

رسم بياني رقم (13) يوضح نسب التوافق والتخالف في مواقف شبكات المجتمع المدني

من خلال النظر إلى مواقف الجهات الإنسانية المرصودة[1] ضمن المؤشر تجاه هذا الملف نجد الآتي:

على اعتبار أن المنظمات الإنسانية تحديداً -بما في ذلك المنظمات السورية- تعلن التزامها بمبادئ العمل الإنساني، بما فيها مبدأ الحياد الذي يعني: «عدم التحيز إلى أطراف النزاع، سواءٌ بصورة مباشرة أو غير مباشرة»[2] فهي تبتعد عادة عن إبداء مواقف سياسية؛ وهو ما يفسر نسبة الصمت المرتفعة، واقتصار توافقها تجاه بعض الملفات مثل: الإنسانية والأمنية والعسكرية، والتي تكون مواقفها فيها أقرب إلى ممارسة الحشد والمناصرة التي تمثل إحدى أهم الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني، كما في حالة إدانة قصف المخيمات، أو اتخاذ مواقف إنسانية أقرب للحياد؛ كما في حالة التعزية في استشهاد ضحايا قصف الباب.

1- تشمل إلى جانب رابطة الشبكات السورية كلاً من: تحالف المنظمات السورية غير الحكومية، والاتحاد السوري العام للجمعيات الخيرية؛ وهذا يدل على أن غالبية المواقف لم تعد تصدر عن المنظمات الإنسانية، وإنما عن الشبكات والاتحادات التي شكلتها.
2- القاموس العملي للقانون الإنساني، منظمة أطباء بلا حدود، شوهد في: 2021-5-24.

بعد استعراض مؤشرات توافق القوى يمكن المقارنة بينها، وفق الآتي:

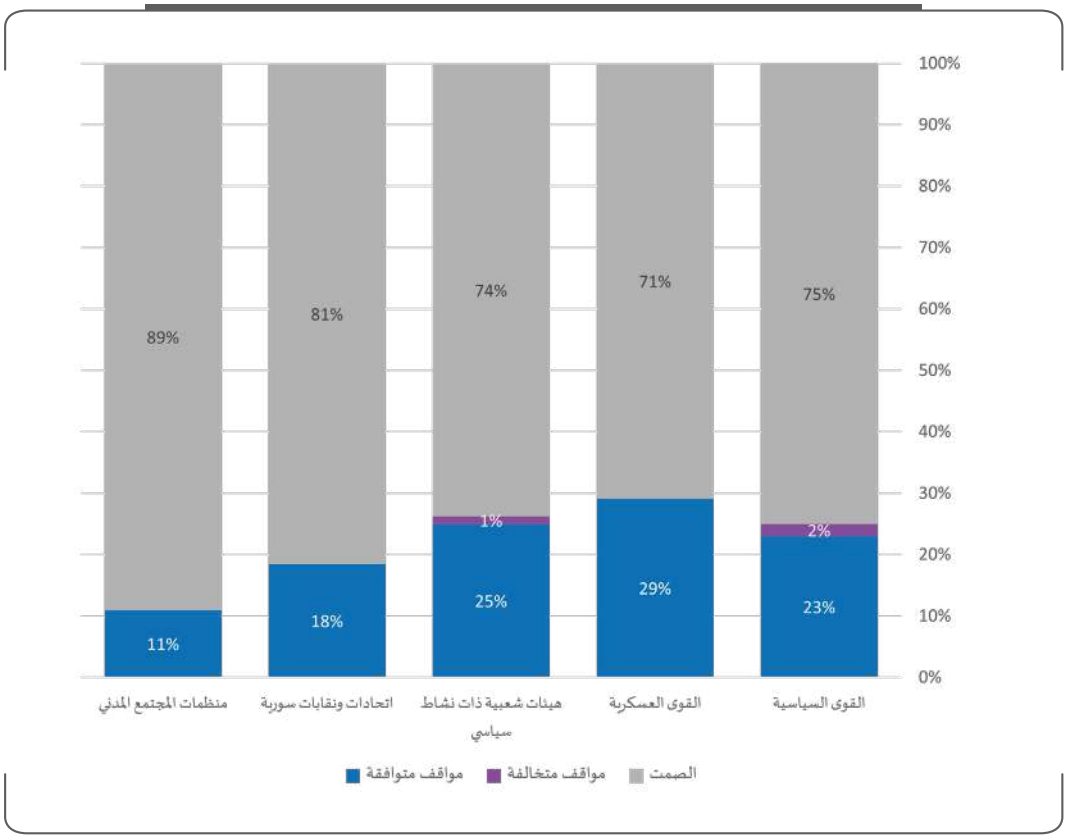

رسم بياني رقم (14) يقارن بين مؤشرات التوافق التخصصية

يُلاحظ في الرسم البياني ارتفاع نسب الصمت لدى مختلف القوى، وهو أمر متوقع في ظل حالة الجمود التي وصمت الملف السوري خلال عام 2022. كذلك يُلاحظ اقتصار التخالف بنسب ضئيلة على القوى السياسية والهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي؛ ومردّ ذلك إلى امتلاك هذه الجهات لرؤى سياسية قد تكون مختلفة تسهم في اختلاف المواقف السياسية.

القسم الثالث: تطور مواقف القوى

بهدف التعرف على التغييرات الحاصلة في المواقف تجاه الأحداث المتطابقة نقارن بين مواقف القوى تجاهها في إصدارات المؤشر للسنوات السابقة والإصدار الحالي لهذا العام.

أولاً: التطبيع مع نظام الأسد:

ارتفعت نسبة التوافق بين قوى الثورة والمعارضة محل الرصد تجاه رفض التطبيع مع نظام الأسد إلى 47%، وهي النسبة الأعلى في السنوات الثلاث الماضية؛ ولعل اتساع دائرة التطبيع مع الأسد وانخراط تركيا مؤخراً في هذا المسار، وتصاعد الحراك الشعبي المناهض له في المناطق المحررة تبعاً لذلك قد دفع القوى للتصريح بوقوفها ضد هذ المسار لمآلاته السلبية على تحقيق الانتقال السياسي، ومسايرة منها للحراك الشعبي المناهض له.

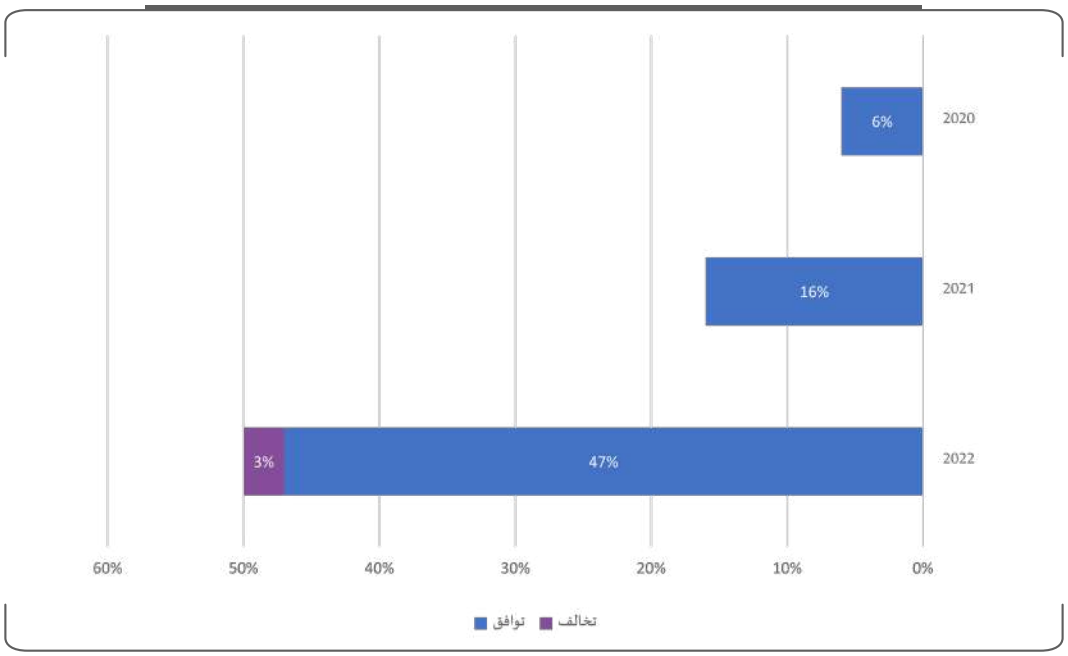

رسم بياني رقم (15) يقارن بين نسب توافق القوى وتخالفها تجاه التطبيع العربي مع نظام الأسد في السنوات الثلاث الماضية

ثانياً: مسار الحل السياسي واللجنة الدستورية:

ما يزال مسار الحل السياسي -خاصة اللجنة الدستورية- محل تجاذب واختلاف بين قوى الثورة والمعارضة محل الرصد، وإن انخفضت نسبة التخالف خلال السنوات الثلاث الماضية وتراوحت بين 3% و6%؛ إلا أنها لا تزال موجودة، ولعل عدم إبداء الكثير من القوى موقفاً يرجع إلى كونها أعلنت منذ بداية مسار اللجنة الدستورية رفضها أو تأييدها لها.

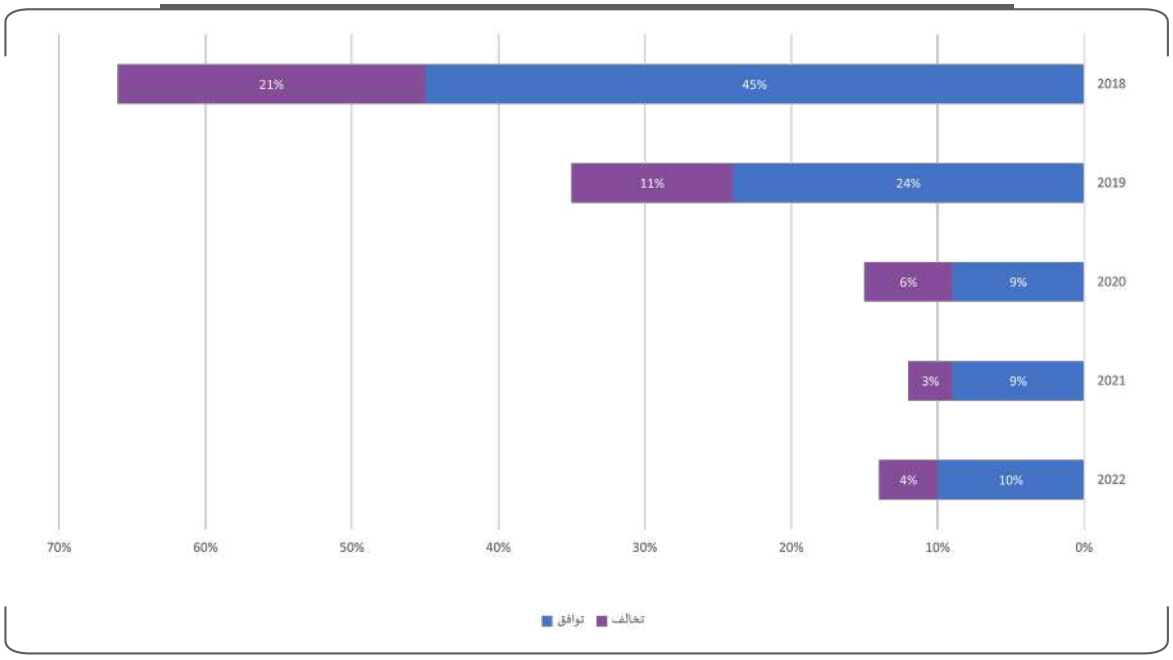

رسم بياني رقم (16) يقارن بين نسب توافق القوى وتخالفها تجاه اللجنة الدستورية منذ عام 2018

ثالثاً: الملف الحقوقي والملاحقات الدولية بحق الأسد:

تشير النتائج إلى حالة اهتمام واضحة من قبل قوى الثورة والمعارضة بالملف الحقوقي والملاحقات الدولية بحق الأسد؛ إذ بلغت نسبة التوافق 35%، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قُورنت بالإصدارات السابقة، ويبدو أنه في ظل انكفاء الدول عن النظر للقضية السورية كأزمة ساخنة وتعامل بعضها مع نظام الأسد كأمر واقع أضحى الملف الحقوقي من المواضيع التي يمكن البناء عليها للحد من جهود تعويم النظام من جهة، ولوضع حجر أساس لمحاسبته.

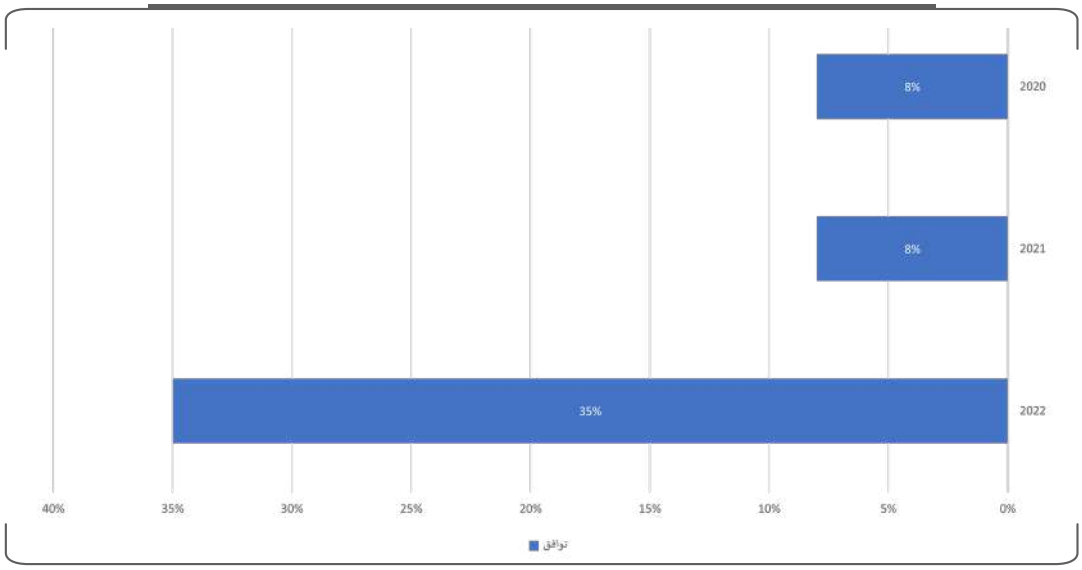

رسم بياني رقم (17) يقارن بين نسب توافق القوى وتخالفها تجاه الملف الحقوقي والملاحقات الدولية بحق نظام الأسد في السنوات الثلاث الماضية

رابعاً: ملف اللاجئين السوريين وأوضاعهم في الدول المستضيفة:

ما يزال ملف اللاجئين السوريين على ما يبدو غير مدرج ضمن أولويات قوى الثورة والمعارضة، خاصة عند الحديث عن وضعهم القانوني أو الحملات التي يتعرضون لها «ترحيل قسري، وإعادة طوعية»؛ إذ لم تتجاوز نسبة التوافق 12%، ولعل ضعف التفاعل يعود لجملة من الأسباب، أبرزها: أن غالبية القوى -تحديداً العسكرية والهيئات الشعبية ومؤخراً النقابات- تركز في مواقفها على الملفات الداخلية في المناطق المحررة، بينما تلتزم القوى السياسية الصمت غالباً، خاصة عندما يتعلق الأمر بتركيا؛ لذلك كان ارتفاع النسبة قليلاً في هذا الإصدار عائداً إلى بيانات الرفض التي أصدرتها القوى رفضاً لخطة لبنان إعادة السوريين إلى مناطق سيطرة نظام الأسد.

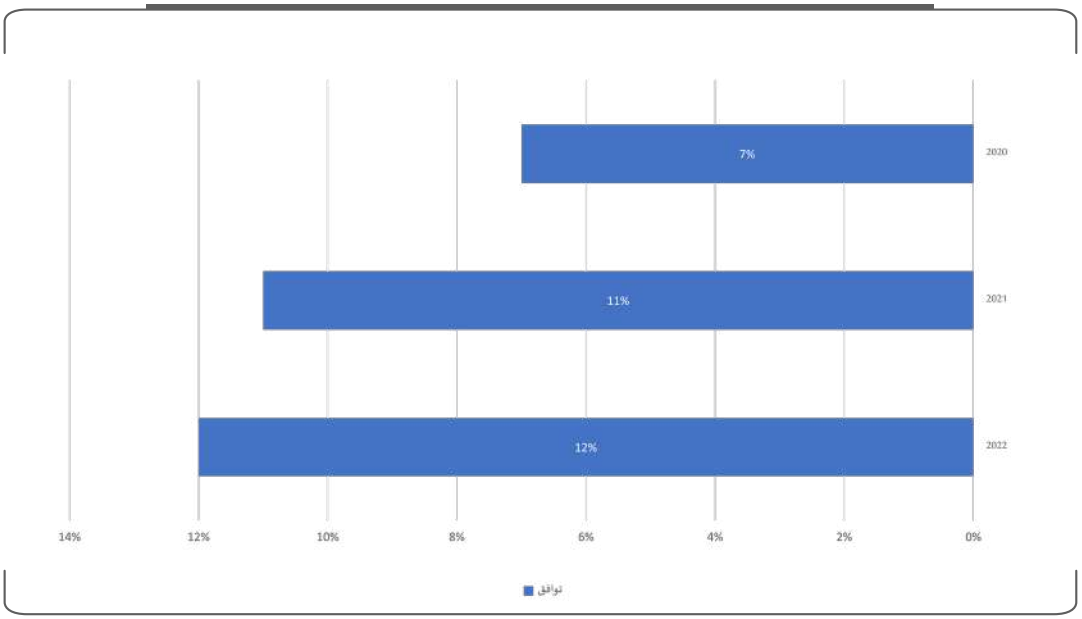

رسم بياني رقم (18) يقارن بين نسب توافق القوى وتخالفها تجاه ملف اللاجئين وأوضاعهم في الدول المستضيفة خلال السنوات الثلاث الماضية

الخاتمة

تشير نتائج المؤشر بالمجمل إلى عدم وجود تغييرات جوهرية في النتائج التي سبق أن ظهرت في الإصدارات الستة السابقة، مثل: سيادة موقف الصمت، وانحصار التخالف في بعض الملفات في مقدمتها مسار الحل السياسي واللجنة الدستورية؛ إلا أن ذلك لا يعني وجود بعض التغييرات الجزئية على مستوى ارتفاع نسب التوافق، وظهور بعض الملفات المتخالف حولها.

على مستوى التوافق كان ارتفاع نسب التوافق في الملفات الأربعة «تأييد الحراك الشعبي في الداخل، ورفض خطوات التطبيع مع الأسد، وتأييد الخطوات الحقوقية المتخذة ضده، وتأييد المظاهرات الشعبية التي انطلقت في السويداء» تتمحور حول فكرة أساسية تتمثل في رفض المصالحة مع نظام الأسد، وتأييد انتقال سياسي حقيقي يتجاوز نظام الاستبداد والإجرام؛ لذا يمكن اعتبار هذا الأمر فرصة للبناء على هذا التوافق السياسي لاتخاذ مواقف في هذا الاتجاه مستقبلاً.

أما فيما يتعلق بالقضايا المتخالف فيها فثمة ملفات من الطبيعي أن يكون حولها اختلاف، كما هو الحال في ملف اللجنة الدستورية الذي كان محل خلاف بين القوى منذ انطلاق المسار، وملف الإصلاح الداخلي في الائتلاف. على عكس ملف التطبيع مع نظام الأسد؛ فقد يكون التخالف حوله مؤشراً على إمكانية انقسام قوى الثورة والمعارضة على نفسها.

على صعيد القوى يمكن البناء على حالة التوافق بين النقابات والاتحادات التي ظهرت في مختلف المواقف، لتعزيز فكرة الانخراط في الشأن العام عبر إيجاد مبادرات تستهدف الطلاب وأصحاب المهن الحرة من جهة، وأنه يمكن البناء عليها في التقريب بين المواقف السياسية للقوى السياسية من جهة أخرى.

الملحقات

الملحق 1: قائمة القوى المرصودة والمضافة في هذا الإصدار من مؤشر التوافق لتحقيقها معاييره:

التصنيف	اسم الجهة المضافة	أسباب إدخالها في المؤشر
اتحادات ونقابات سورية	المجلس الوطني التركماني	دعم نشاط النقابات والهيئات الشبابية في الشمال السوري ولتحقيقها معايير المؤشر
	نقابة المهندسين السوريين الأحرار	
	نقابة الأكاديميين السوريين الأحرار	
	اتحاد طلبة سوريا في الخارج	
	اتحاد طلبة سوريا - داخل سوريا	
	نقابة الاقتصاديين	
هيئات شعبية ذات نشاط سياسي	اتحاد تنسيقيات الثورة السورية	رصد مجموعة من البيانات الصادرة عنها تجاه أحداث ضمن مؤشر التوافق إضافة إلى تحقيقها معايير المؤشر
	الهيئة السياسية في محافظة حمص	
	الهيئة السياسية لمحافظة حماة	
	الهيئة السياسية في محافظة الحسكة	
قوى سياسية	اتحاد تنسيقيات الثورة السورية	حزب سياسي ناشئ أصدر بيانات تتعلق بالأحداث المرصودة وحقق معايير المؤشر
	جبهة جود	تكتل سياسي سوري ضم العديد من القوى المعارضة؛ بعضها محسوب على المعارضة الداخلية العاملة في مناطق النظام، إلا أنها أُدرجت ضمن المؤشر لوجود هيئة التنسيق فيها، ولإصدارها بيانات تتعلق بأحد الأحداث المرصودة ضمن المؤشر.

الملحق 2: قائمة القوى المرصودة التي لم تدخل في مؤشر التوافق لعدم تحقيقها معاييره:

	اسم الجهة المرصودة	سبب عدم إدخالها في مؤشر التوافق الوطني
.1	حزب الوئام السوري	لا مواقف مرصودة له منذ نهاية عام 2021
.2	اتحاد الديمقراطيين السوريين	لا مواقف لها تجاه الأحداث المرصودة
.3	التحالف العربي الديمقراطي في الجزيرة والفرات	توقفت جميع المعرفات التابعة له وتعذر التواصل معهم
.4	التوجيه المعنوي	استبدلنا بها وزارة الدفاع التابعة للجيش الوطني كونها الجهة الرسمية لبيانات الجيش

فهرس الرسوم التوضيحية والبيانية

مراحل بناء منهجية مؤشر التوافق الوطني	8
أعداد القوى المعتمدة في الإصدارات السبع لمؤشر التوافق الوطني	10
مواقف القوى والجهات تجاه أحداث عام 2022	16
نسب التوافق والتخالف في مواقف القوى والجهات المرصودة في المؤشر	17
نسب مؤشر التوافق الوطني لعام 2022	17
مواقف القوى السياسية تجاه أحداث عام 2022	20
نسب التوافق والتخالف في مواقف القوى السياسية	20
مواقف القوى العسكرية تجاه أحداث عام 2022	22
نسب التوافق والتخالف في مواقف القوى العسكرية	22
مواقف الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي تجاه أحداث عام 2022	23
نسب التوافق والتخالف في مواقف الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي	24
مواقف الاتحادات والنقابات تجاه أحداث عام 2022	25
نسب التوافق والتخالف في مواقف الاتحادات والنقابات	25
مواقف شبكات المجتمع المدني تجاه أحداث عام 2022	26
نسب التوافق والتخالف في مواقف شبكات المجتمع المدني	27
مؤشرات التوافق التخصصية	28
نسب توافق القوى وتخالفها تجاه التطبيع العربي مع نظام الأسد في السنوات الثلاث الماضية	29
نسب توافق القوى وتخالفها تجاه اللجنة الدستورية منذ عام 2018	30
نسب توافق القوى تجاه الملف الحقوقي والملاحقات الدولية بحق نظام الأسد في السنوات الثلاث الماضية	31
نسب توافق القوى تجاه ملف اللاجئين وأوضاعهم في الدول المستضيفة خلال السنوات الثلاث الماضية	32

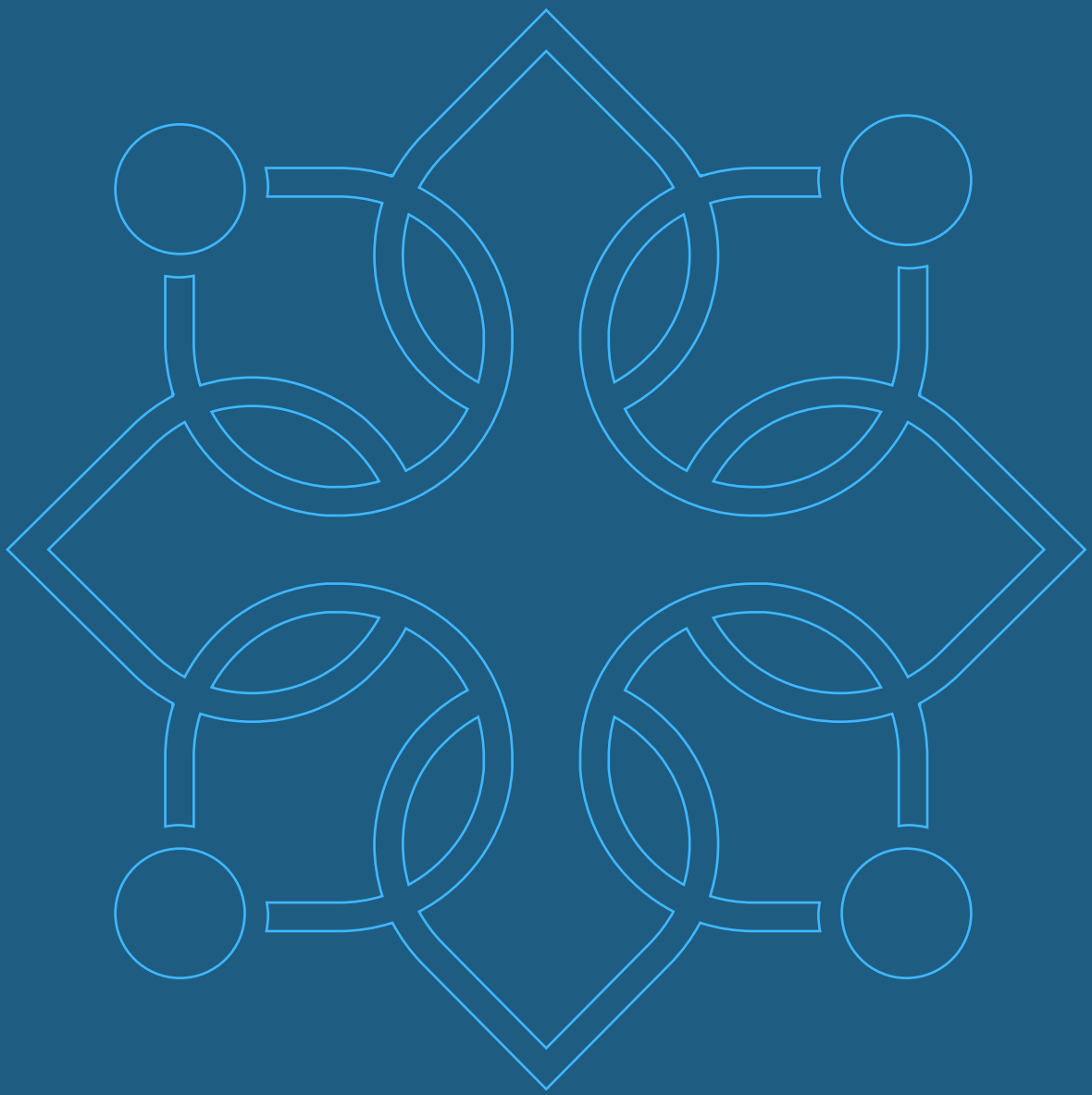

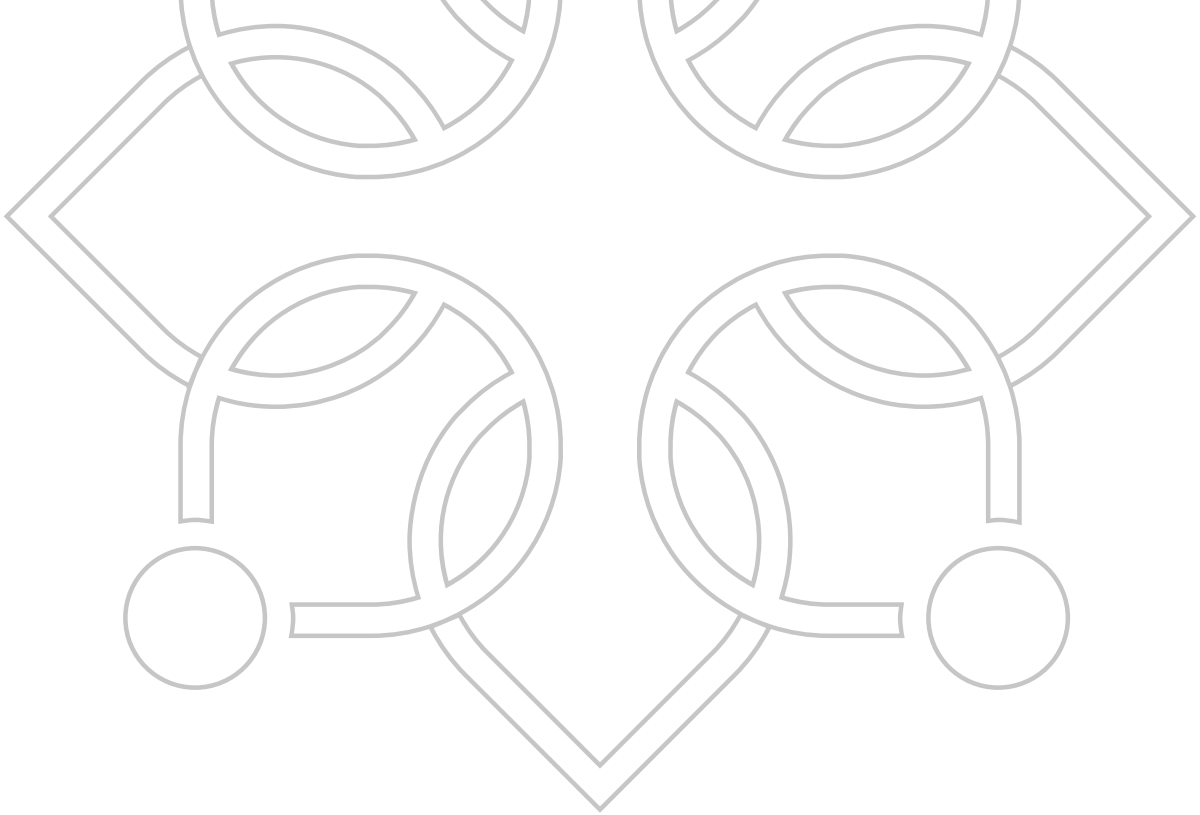

sydialogue
www.sydialogue.org
contact@sydialogue.org

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مؤشر التوافق الوطني